A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/4/48
5 March 2007

ARABIC
Original: SPANISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا*

* تعممَّ المرفقات باللغة التي قُدِّمت بها وبالإنكليزية فقط.

(A) GE.07-11408 290507 310507

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٠٢/٢ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "مواصلة الاضطلاع [بأنشطتها]، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة". وفيما يخص المسألة الراهنة المتمثلة في تقرير المفوضة السامية عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، قُدِّم تقرير سنوي شامل (E/CN.4/2006/9) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين عملاً ببيان الرئيس. وتفهم المفوضية السامية من المقرر ١٠٢/٢ أنه يحافظ على الدورة السنوية السابقة لتقديم التقارير فيما يتعلق بهذه المسألة إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك. ويتناول هذا التقرير المقدم إلى المجلس بالتالي التطورات ذات الصلة التي طرأت على حالة حقوق الإنسان في كولومبيا خلال السنة الماضية، ويستند إلى مقرر المجلس ١٠٢/٢.

ويتضمن التقرير وصفاً عاماً للمستجدات الرئيسية وتطور النزاع المسلح وآفاق السلام. ويعرض الإنجازات والتحديات الرئيسية للسياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويقدم معلومات عن تنفيذ بعض التوصيات التي قدمتها المفوضة السامية في تقريرها السابق. كما إنه يعرض أهم التطورات المتصلة بتسريح أفراد الجماعات شبه العسكرية وإعادة إدماجهم.

ويقدم التقرير صورة عامة لحالة حقوق الإنسان في كولومبيا. ففيما يخص الحقوق المدنية والسياسية، يتضمن معلومات عن انتهاكات للحق في الحياة والسلامة والحرية والأمن والمحاكمة وفق الأصول المرعية والضمانات القضائية طالت، من بين أشخاص آخرين، أعضاء مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية وزعماء اجتماعيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وفلاحين ونساء وأطفالاً ونقابيين وصحفيين ومشردين. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتضمن معلومات عامة عن حالة الفقر والإجحاف والبطالة وسوء التغذية.

ويتضمن الشق المتعلق بحالة القانون الإنساني الدولي معلومات تستند إلى شكاوى وردت بشأن انتهاكات منسوبة إلى أفراد مجموعات المغاوير، وأفراد الجماعات شبه العسكرية، ومجموعات مسلحة غير شرعية جديدة، وأفراد قوات الأمن أيضاً.

وأخيراً، يتضمن التقرير معلومات بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمراقبة ومتابعة السياسات العامة والمشورة والتعاون التقني ونشر المعلومات التي اضطلع بها مكتب المفوضية السامية في كولومبيا في عام ٢٠٠٦.

وبغرض مواصلة المساهمة في تحسين حالة حقوق الإنسان وتعزيز مراعاة القانون الإنساني الدولي وتطوير القدرة المؤسسية للدولة الكولومبية، تقدم المفوضة السامية ١٨ توصية. وهي موجهة إلى الحكومة والكونغرس (البرلمان) ومكتب المدعي العام وأجهزة أخرى تابعة للدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي والمجموعات المسلحة غير القانونية.

ويرد في التقرير ثلاثة مرفقات تتعلق بما يلي: عينات من انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الإنساني الدولي؛ وحالة الجماعات التي تعاني شدة الضعف والتمييز؛ وأنشطة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٤
أولاً- السياق العام للبلد وتطور النـــزاع المسلح الداخلي وآفاق السلام	٤-١٤	٤
ثانياً- الإنجازات والتحديات الرئيسية في مجال السياسات العامة ومتابعة التوصيات	١٥-٢٧	٦
ثالثاً- عملية التسريح وإعادة الإدماج	٢٨-٣٣	٩
رابعاً- حالة حقوق الإنسان.....	٣٤-٦١	١٠
خامساً- وضع القانون الإنساني الدولي.....	٦٢-٩٩	١٥
سادساً- أنشطة المكتب في كولومبيا.....	١٠٠-١١٢	٢١
سابعاً- التوصيات	١١٣-١٣١	٢٣

Annexes

I.	Representative cases of human rights violations and breaches of international humanitarian law	٢٦
II.	Situation of groups in a condition of particular vulnerability or discrimination	٣٨
III.	Review of observation, dissemination, advisory and technical cooperation activities of the Office in Colombia	٤٤

مقدمة

١- مدد الرئيس أوريبي الاتفاق الموقَّع في عام ١٩٩٦ بين الحكومة الكولومبية ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لإنشاء مكتب في كولومبيا إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بينما احتُفِظ كلياً بولاية المكتب المتمثلة في المراقبة والمشورة والتعاون ونشر المعلومات[1].

٢- ويشمل هذا التقرير، الذي يستند إلى مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢، عام ٢٠٠٦ ويضم ثلاثة مرفقات: عينات من انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الإنساني الدولي؛ وحالة الجماعات التي تعاني شدة الضعف والتمييز؛ وأنشطة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا.

٣- وخلال عام ٢٠٠٦، اتفقت الحكومة الكولومبية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان على إنشاء آليات دائمة للحوار بغية تعزيز التعاون فيما يتعلق بمختلف أبعاد الولاية، ولا سيما الوقاية وحماية حقوق الإنسان واجتثاث العوامل التي تتسبب في الانتهاكات.

أولاً - السياق العام للبلد وتطور النزاع المسلح الداخلي وآفاق السلام

٤- خلال عام ٢٠٠٦، ظل النزاع المسلح الداخلي، إلى جانب الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، من بين العوامل الرئيسية التي تمس حياة الكولومبيين وتعطل المؤسسات الديمقراطية وتعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما ظل هذا النزاع يشكل أحد أهم أسباب انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الإنساني الدولي. ولوحظ أيضاً أن الدولة لا تزال تعاني من الضعف في الحد من حالة الإفلات من العقاب السائدة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وإن تم قطع تعهدات جديدة بالتغلب على هذا المشكل.

٥- وفي عام ٢٠٠٦، تواصل هجوم الحكومة العسكري على الجماعات المسلحة غير القانونية، واستهدف بالدرجة الأولى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (FARC-EP) وبدرجة أقل جيش التحرير الوطني (ELN) والجماعات المسلحة غير القانونية الجديدة التي شكّلها أفراد الجماعات شبه العسكرية الذين سُرحوا أو أُعيد تسليحهم. وقد ركز الجيش الشعبي أنشطته على غارات استهدفت السلطات المحلية، وضربات مسلحة خلال فترة ما قبل الانتخابات، ومذابح وهجمات استهدفت الوحدات المتنقلة من قوات الأمن والقائمين

---

[1] In 1996 the Commission on Human Rights requested that the United Nations High Commissioner for Human Rights establish an Office in Colombia, considering the invitation extended by the country's Government. The Office was established on 29 November 1996, through an agreement signed by the Government and the United Nations High Commissioner for Human Rights. Within the framework of this instrument, the Office in Colombia must observe the human rights and international humanitarian law situation in the context of violence and armed conflict present in the country, with the purpose of advising the authorities in the formulation and implementation of policies, programmes and measures for the promotion and protection of human rights. On the initiative of President Uribe, this agreement was extended in September 2002 for an additional period of four years, until October 2006. Based on the observation by the Office in Colombia, between 1998 and 2005 the High Commissioner submitted analytical reports on the situation in the country to the Commission on Human Rights.

على إتلاف محاصيل نبتة الكوكا. ورغم أن هجمات المغاوير على القواعد الثابتة لقوات الأمن تناقصت، فقد وقع بعض منها، مثل الهجوم على مركز للشرطة في وسط تييرادينترو (كوردوبا) في تشرين الثاني/نوفمبر.

٦- وحسب المعلومات التي وفرها البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أتاح تنفيذ سياسة الدفاع والأمن الديمقراطي للحكومة الحفاظ على منحى تنازلي في المؤشرات العامة للعنف، وبخاصة معدلات حوادث القتل والاختطاف[٢]. وتبرز في هذا السياق السياسات الأمنية التي تتبعها بلديتا بوغوتا وميديلين. واستمرت زيادة موظفي قوات الأمن، واشتدت السيطرة على بعض المناطق الريفية التي كانت تقليدياً خاضعة لهيمنة الجماعات المسلحة غير القانونية. وفي مناطق أخرى، مثل أورابا في مقاطعة أنتيوكيا، عجزت قوات الأمن عن منع توغل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي أو عن إحكام سيطرتها على الإقليم الذي كان في السابق خاضعاً للجماعات شبه العسكرية. وبالمثل، لا تزال ثمة تحديات كبيرة فيما يتعلق بإقرار سيادة القانون بشكل تام في جميع أنحاء البلاد. ولا تزال ثمة صعوبات في كفالة ترافُق المكاسب العسكرية بتعزيز متزامن للسلطة المدنية ولوجود المؤسسات الأخرى التابعة للدولة وتنفيذ مشاريع الاستثمار الاجتماعي والتنمية الريفية والاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧- وفي عام ٢٠٠٦، أُجريت تحقيقات شملت عدة ضباط عسكريين اتُّهموا بتنظيم هجمات إرهابية نُسبت زوراً للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وبارتكاب جرائم قتل متعمدة ذُكر في البداية أنها وفيات وقعت خطأً أثناء القتال أو بسبب "النيران الصديقة". وقام مكتب المدعي العام والمحكمة العليا بالتحقيق مع بعض الموظفين العموميين الحاليين والسابقين - من بينهم أعضاء في البرلمان وحكام مقاطعات وأعضاء في جمعيات المقاطعات والمدير السابق لإدارة الشؤون الإدارية لقوات الأمن. وفي هذه التحقيقات، نُسبت إلى المتهمين إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع التنظيمات شبه العسكرية و/أو المشاركة في أعمال العنف التي اقترفها أعضاء تلك التنظيمات. وتساهم هذه الإجراءات القانونية في تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

٨- وتواصلت المباحثات التمهيدية بين جيش التحرير الوطني والحكومة. ومن المؤمل أن تفضي هذه المباحثات في عام ٢٠٠٧ إلى وضع جدول أعمال للمفاوضات والشروع في مباحثات السلام الرسمية.

٩- وأُحرز تقدم مهم فيما يتعلق بتسريح أفراد الجماعات شبه العسكرية وإنفاذ القانون رقم ٩٧٥ لعام ٢٠٠٥ ("قانون العدل والسلم"). وفي آب/أغسطس، أجري آخر تسريح جماعي لأفراد الجماعات شبه العسكرية، وبدأت في كانون الأول/ديسمبر في بارّانكيّا (أتلانتيكو) وميديلين (أنتيوكيا) الإجراءات القانونية الأولى في إطار ذلك القانون. وأنشأت الحكومة المكتب الاستشاري الرئاسي العالي لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمتمردين جماعات وأفراداً.

---

[2] In 2006, the murder rate was the lowest in the last 15 years. The downward trend began to become more pronounced in 2002. The taking of hostages by illegal armed groups and organized crime activities were also reduced. While in 2002 the Government recorded 1,676 abductions, between January and November 2006, 243 persons were abducted.

١٠- وظل الاتجار بالمخدرات يذكي النزاع المسلح الداخلي، وبخاصة أعمال الجماعات المسلحة غير القانونية. كما أصبح ذلك الاتجار مصدر قوة الجماعات المسلحة غير القانونية الجديدة، التي يطرح وجودها تحديات كبرى أمام نجاح عمليات تسريح أفراد الجماعات شبه العسكرية وإعادة إدماجهم وعمليات السلام في المستقبل[٣].

١١- وعلى خلاف عام ٢٠٠٢، جرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٦ في جو أهدأ، رغم أن الجيش الشعبي عرقل التحضيرات للانتخابات في بعض المناطق النائية. وحاولت الجماعات شبه العسكرية التأثير في العملية الانتخابية بالترويج لانتخاب المرشحين المتعاطفين مع مصالحها إلى الكونغرس. وخلال فترة ما قبل الانتخابات أيضاً، زادت في عدة مناطق من البلد التهديدات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أعيد انتخاب الرئيس أوريبي في الجولة الأولى وفاز ائتلافه بأغلبية المقاعد في المجلسين التشريعيين. ونال المرشح للرئاسة من حزب المعارضة اليساري، القطب الديمقراطي البديل، ٢٢ في المائة من الأصوات. ورغم أن السلطات سعت لضمان الممارسة الحرة للحقوق السياسية، فإن جولتي الانتخابات اتسمتا بارتفاع مستويات الامتناع عن التصويت.

١٢- وأُثيرت خلال عام ٢٠٠٦ مسائل خطيرة بشأن ممارسات فساد نُسبت إلى موظفين عموميين رفيعي المستوى. فقد وردت في عدة مناطق تقارير عن النفوذ المالي للجماعات المسلحة غير القانونية وقِطاع الاتجار بالمخدرات على الحكومات المحلية.

١٣- وواصلت المحكمة الدستورية الاضطلاع بدور مهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. كما برز دور مكتب المدعي العام وأعضاء المجالس البلدية في هذا المجال، وقدم مكتب أمين المظالم مساهمات كبيرة رغم مستوياته المحدودة من حيث الميزانية والموظفين.

١٤- وبلغ النمو الاقتصادي ٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. وبرز هذا المعدل كأحد متغيرات الاقتصاد الكلي المهمة في تقليص معدلات الفقر المرتفعة في البلد. ووفر تعداد السكان الذي أُجري عام ٢٠٠٥ معلومات بشأن الإنجازات والتحديات الكبرى في مجالي الحد من الفقر والتغلب على مشكل التفاوتات.

ثانياً - الإنجازات والتحديات الرئيسية في مجال السياسات العامة ومتابعة التوصيات

١٥- لاحظت المفوضة السامية وجود التزام أقوى من جانب السلطات الكولومبية بالعمل من أجل تحقيق أهداف التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة بشأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كولومبيا، وكذلك تكثيف الجهود من أجل تقييم أثرها العملي. وفي نهاية العام، كانت الصورة فيما يتعلق بتنفيذها لا تزال مشوشة، وبخاصة في حالة التوصيات المتعلقة باستعراض ملفات الاستخبارات والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب

---

[3] With the aim of strengthening the policy of combating drug trafficking, the Vice-President, while travelling abroad, launched a "campaign for shared responsibility", highlighting the importance of eradicating the consumption of drugs in receiving countries.

وقطع الصلات بين الموظفين العموميين وأعضاء الجماعات شبه العسكرية وتحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٦- وتبوأ مكتب نائب الرئيس، بمباشرته لنشاط مشترك مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا، موقع الريادة في العمل مع مؤسسات الدولة من أجل إحراز التقدم في متابعة التوصيات التي قدمتها المفوضة السامية في تقاريرها السابقة. وكنتيجة لهذه العملية، وُضعت منهجية تحدد مسؤوليات المؤسسات وإجراءاتها وجدولاً زمنياً ذا مؤشرات لقياس التقدم، وترسي بالتالي الأساس لإجراء تقييم مشترك للإنجازات والصعوبات، وتعتمد التدابير المناسبة لتعزيز هذه المؤسسات. وسيمكّن هذا الأمر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا من تحديد مسارات التعاون التقني المناسبة.

١٧- واتخذت الدولة الكولومبية خطوة أساسية في مجال حقوق الإنسان بشروعها في وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالشراكة مع المجتمع المدني، وبدعم وتعاون تقنيين من مكتب المفوضية السامية في كولومبيا، وبدعم من حكومتي السويد وإسبانيا. وفي أيلول/سبتمبر، أنشئت هيئة للتنسيق تضم ممثلين عن الحكومة وهيئات المراقبة والمجتمع المدني، وقد اعتمدت نظامها الداخلي.

١٨- وفي عام ٢٠٠٦، أعدت ٦٥١ بلدية خطط عمل في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد أُدمج ٥١٦ منها في خطط التنمية البلدية. وبالمثل، اعتمدت ٣١ مقاطعة خططاً متعلقة بحقوق الإنسان، تشكل جزءاً من خططها الإنمائية.

١٩- وأعلنت الحكومة، وفقاً لتوصيات المفوضة السامية، قرارها العمل على إصلاح الأحكام السارية المفعول حالياً فيما يتعلق بدوائر الاستخبارات، بما في ذلك استعراض الملفات ذات الصلة، للتأكد من أنها تتطابق تماماً ومبادئ سيادة القانون وللتيقن من أن أسماء المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسات النشيطة في هذا المجال لم تُدرَج فيها دون مبرر. وقدم مكتب المدعي العام مقترحاً يقضي بوضع ضوابط قانونية واضحة لمنع أي إدراج غير مبرر للمعلومات في ملفات الجيش أو الشرطة أو الأمن وضمان تصحيح أي معلومات خاطئة قد تتضمنها في الوقت المناسب.

٢٠- وفي مجال إقامة العدل، تجدر الإشارة إلى اعتماد سياسة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب[٤] وإعلان الحكومة عن إصلاح هام لنظام العدالة الجنائية العسكرية. وبدعم من الاتحاد الأوروبي ومكتب المفوضية السامية، يجري تنفيذ برنامج لتعزيز الجهاز القضائي، وبخاصة مكتب المدعي العام، والمساعدة بالتالي في تقليص مستويات الإفلات من العقاب.

٢١- ولا تزال ثمة حاجة إلى بذل جهود هائلة للتغلب على ظاهرة الإفلات من العقاب. وتبرز بعض القرارات القضائية كخطوات مهمة لمنعها، من قبيل فتح المحكمة العليا تحقيقات مع أعضاء في البرلمان بشأن صلاتهم المزعومة بأفراد الجماعات شبه العسكرية، وملاحقة مكتب المدعي العام لحاكم مقاطعة سابق وبرلمانية سابقة بالتهمة ذاتها.

---

[4] CONPES (National Council for Economic and Social Policy) document No. 3411, March 2006.

كما أحرز ذلك المكتب تقدماً في ملاحقة سبعة من أفراد فريق العمل الموحد من أجل الحرية الشخصية التابع للواء الثاني من الجيش، الذي توجد قاعدته في بارّانكيّا، لقتلهم ستة أشخاص في عملية مزيفة لمكافحة الاختطاف، وخمسة من أفراد كتيبة "لا بوبا دي فاييدوبار" (La Popa de Valledupar) لإعدامهم شخصاً من شعب كانكوامو الأصلي، أُفيد أنه توفي أثناء القتال عام ٢٠٠٣. وباشر المكتب أيضاً إجراءات ضد ضابط صف في الجيش وستة جنود لقتلهم خمسة فلاحين في كاخاماركا (توليما) عام ٢٠٠٤. ونُشِر تقرير لجنة الحقيقة، التي أنشأتها المحكمة العليا لإلقاء الضوء على الأحداث التي وقعت عام ١٩٨٥ في المحكمة المركزية في بوغوتا، وأظهر أن جرائم خطيرة ارتكبها المغاوير وأفراد قوات الأمن الذين تواجهوا هناك. وبالمثل، أوقِف عقيد سابق ووُجِّهت له تهمة الإخفاء القسري لشخصين غادرا المحكمة حيين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أوقف مكتب المدعي العام عميداً متقاعداً وعقيداً مدة ٩٠ يوماً لعدم توفيرهما الأمن الواجب للقاطنين في حي السلام في سان خوسي دي أبارتادو. وهذه خطوات إيجابية في حملة مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. ومن الضروري المضي في التحقيق في جميع روايات انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تخضع بعد للتحقيق والمعاقبة على جميع الانتهاكات.

٢٢- وشرعت وزارة الدفاع، بدعم من مكتب المفوضية السامية، في مرحلة تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها الدراسة التي أجراها خبراء مستقلون لتعزيز تدريب أفراد قوات الأمن في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتتعلق هذه التوصيات على وجه الخصوص بأوامر العمليات وتحليل الدروس المستخلصة ومنهجيات التدريب وآليات المراقبة وقواعد الاشتباك. وبالمثل، تحقق تقدم هائل في مجال تدريب المستشارين القانونيين في العمليات وتعيين ضباط ذوي مراتب عليا كمفتشين في كل شعبة. ومن المؤمل أن تؤدي هذه الجهود مباشرةً إلى انخفاض هائل في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة التي يرتكبها أفراد قوات الأمن.

٢٣- ورغم التقدم المحرز وزيادة الموارد المرصودة، فإن حالة الأشخاص المشردين لأسباب تتصل بالنزاع المسلح تشكل مصدر قلق مستمر. وحسب المحكمة الدستورية، لم يتم التغلب على ذلك الوضع غير الدستوري، ولا تزال الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تمس هؤلاء الأشخاص مستمرة[٥]. وقد تواصل في عام ٢٠٠٦ المنحى التنازلي لعدد المشردين الذي لوحظ منذ عام ٢٠٠٢. ولا يزال النقص في الإبلاغ عن حالات التشرد شائعاً جداً؛ غير أن ثمة عاملاً إيجابياً يتمثل في أن المكتب الاستشاري الرئاسي العالي المعني بالعمل الاجتماعي أقر بأن العدد الإجمالي للمشردين بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٥ بلغ ٣ ملايين. ومن الضروري أن تحقيق تقدم في تنفيذ حلول دائمة تعتمد نهجاً متمايزاً ومراعياً لنوع الجنس، وإيلاء اهتمام خاص لحق المشردين في التعويض، وبخاصة، استعادة ممتلكاتهم.

٢٤- ووضعت الدولة استراتيجية للتحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تمس النقابيين. وتستند هذه المبادرة إلى "الاتفاق الثلاثي المتعلق بالحق في التجمع والديمقراطية"، الذي وقعه الوفد الكولومبي إلى المؤتمر الخامس والتسعين لمنظمة العمل الدولية، المشكَّل من ممثلي الحكومة والعمال وأرباب العمل.

---

[5] Constitutional Court decision No. 218, August 2006, regarding the implementation of ruling T-025.

وقد تعهدت الحكومة بتقديم مساهمة مقدارها ٥ ملايين دولار. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تعيين ١٣ مدعياً متخصصاً لإجراء هذه التحقيقات والزيادة الهائلة في الميزانية المرصودة لبرامج الحماية التابعة للحكومة[٦].

٢٥- وظل نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم يساهم في منع وقوع الانتهاكات والتجاوزات. وفي الوقت نفسه، ظل أثره محدوداً لعدم وجود استجابات مناسبة التوقيت وناجعة من اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالإنذار المبكر. ومن الضروري أيضاً أن تركز الاستجابات لحالات الإنذار على الجوانب الإنسانية أكثر من الجوانب العسكرية. وظل المدافعون عن المجتمعات يشكلون آلية وقاية قيمة أخرى تابعة لمكتب أمين المظالم.

٢٦- ووفقاً للتوصيات المتصلة بالإحصاءات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ينبغي مضاعفة الجهود لتحسين عملية تقييم هذه الحالة وبالتالي وضع أساس أنسب لصياغة سياسات عامة لتعزيز حقوق الإنسان.

٢٧- وفيما يتعلق بالإنجازات التشريعية، تجدر الإشارة إلى سن القانون الأساسي المتعلق بالإحضار أمام المحاكم والمدونة المتعلقة بالأطفال والمراهقين. ولا تزال قيد النظر في الكونغرس مشاريع قوانين مختلفة بشأن مسائل تتصل بحماية حقوق الإنسان وكفالتها. وتتعلق بما يلي: العنف ضد المرأة؛ ومعاقبة أفعال التمييز القائمة على أساس الانتماء العرقي أو القومي أو الثقافي أو الإثني؛ وتعويضات الضمان الاجتماعي للأزواج المثليين. ويعترف مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالقيمة السياسية للجنة البرلمانيات، التي أنشئت بغرض تعزيز المبادرات التشريعية الرامية إلى دعم إعمال حقوق المرأة.

ثالثاً - عملية التسريح وإعادة الإدماج

٢٨- أعادت المحكمة الدستورية النظر في دستورية القانون رقم ٩٧٥ لعام ٢٠٠٥، "قانون العدل والسلم"، بواسطة قرار ينسجم مع عدة ملاحظات بشأن هذا القانون أدلت بها المفوضة السامية ومكتب المفوضية السامية في كولومبيا. وفي قرارها، أعلنت المحكمة أنه ينبغي، كشرط أساسي للاستفادة من المزايا القضائية، أن يكون الاعتراف كاملاً وصادقاً؛ ويجب أن يصرح المتهمون، جماعياً أو فردياً، بجميع ممتلكاتهم التي حصلوا عليها بطريقة قانونية أو غير قانونية؛ وينبغي أن يكون التصنيف كضحية أوسع نطاقاً مما نُصَّ عليه أصلاً في ذلك القانون. غير أنه فيما يتعلق بالإطار القانوني المنطبق على عملية التسريح وإعادة الإدماج، تظل هناك مخاوف فيما يخص الضمانات الفعلية لحقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والإنصاف والتعويض، والطبيعة التراكمية للعقوبات، وتحديد عقوبة بديلة. وسيتطلب التنفيذ الفعال للقانون قدراً أكبر من الموارد والآليات التي تكفل حقوق الضحايا. وللالتزام المؤسسي والإرادة السياسية للسلطات أهمية أساسية في منع إفراز تطبيق آليات العدالة الانتقالية لأوضاع تتسم بالإفلات من العقاب.

٢٩- وحسب مكتب المفوض السامي المعني بالسلم، بلغ العدد الإجمالي لأفراد الجماعات شبه العسكرية الذين سُرحوا جماعياً ٣١ ٦٧١. غير أن نسبة مرتفعة من المسرَّحين لم يكونوا يشاركون مباشرة في أعمال القتال،

---

[6] In 2006, the budget allocated to the Protection Programme increased by about 30 per cent, and the total amount was paid with resources from the national budget.

ولا يزال بعض أفراد الجماعات شبه العسكرية يتفادون التسريح، مثل قوات الدفاع الذاتي للفلاحين في مقاطعة كاساناري وجبهة كاسيك بيبنتا. وقد وُضع معظم قادة الجماعات شبه العسكرية رهن الاعتقال في سجن تحيط به إجراءات أمنية مشددة. ومما يثير قلقاً بالغاً هو أن العديد من أطر الجماعات شبه العسكرية المتوسطي الرتب لم يُسرَّحوا، أو أعيد تسليحهم، وهم الآن يتزعمون الجماعات المسلحة غير القانونية الجديدة التي أخذت تظهر في مختلف أنحاء البلد. وتتسم هذه الجماعات بارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ومن بين مصادر قلق المفوضة السامية أن الهياكل السياسية والاقتصادية التي أنشأتها الجماعات شبه العسكرية في مختلف المناطق وقطاعات المجتمع لا تزال قائمة.

٣٠- ولا يزال اعتماد استجابة مؤسسية للضحايا، تتبع نهجاً متمايزاً ومراعياً لنوع الجنس، يشكل تحدياً هاماً للسلطات. وتدل الإجراءات القانونية التي بوشرت ضد المقاتلين المسرَّحين على أن آليات كفالة حقوق ضحايا جرائم الجماعات شبه العسكرية غير كافية. وقد ذكر مكتب المدعي العام أنه من الضروري للحكومة أن تضع قوانين لمشاركة الضحايا في هذه الإجراءات. وأفادت الوحدة الوطنية للعدل والسلم، التي أنشأها هذا المكتب، أنها تلقت معلومات من نحو ٠٠٠ ٢٥ ضحية تتعلق بما مقداره ٠٠٠ ١٠٠ فعل إجرامي منسوب للجماعات شبه العسكرية.

٣١- وأحرزت اللجنة الوطنية للجبر والمصالحة، التي أنشئت في سياق قانون العدل والسلم لمدة ثماني سنوات، تقدماً في إنشاء لجان إقليمية وشبكة إقليمية للعناية بالضحايا. وبدعم من المجتمع الدولي، يجري تصنيف سجل للضحايا ومنظماتهم. وأنشئ فريق عامل لإعداد تقرير علني بشأن نشوء الجماعات المسلحة غير القانونية وتطورها، وتقرر أن تكون النُهُج المتصلة بنوع الجنس وبالسكان عناصر شاملة لجميع مجالات عمل اللجنة.

٣٢- وسيلزم تعزيز آليات تقديم المعلومات للضحايا واتخاذ تدابير لكفالة مشاركتهم الفعالة في الإجراءات القانونية ضد الجناة.

٣٣- وبالنظر إلى ضرورة توحيد سياسة إعادة الإدماج التي ستجعل بالإمكان تزويد المسرَّحين بإمكانيات فعالة للمشاركة في الحياة المدنية، أحرز المكتب الاستشاري الرئاسي العالي لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمتمردين وجماعاتهم تقدماً في إعادة صياغة استراتيجية طويلة الأجل ليست سلطوية في طابعها وتضع في الاعتبار التعاون مع المجتمعات وتعتمد نهجاً يتمايز حسب المنطقة والسن ونوع الجنس. وبذلت بعض السلطات المحلية، وبخاصة سلطات ميديلين وبوغوتا، جهوداً أكثر منهجية للاستجابة لاحتياجات المسرَّحين فيما يتعلق بإعادة الإدماج.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان[٧]

٣٤- ظل سياق العنف والنزاع المسلح في كولومبيا يؤثر على التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، ويعوق أنشطة السلطات في مجالي الوقاية والحماية. ولا تزال حالة حقوق الإنسان حرجة في عدة مناطق من البلد وتتسم بانتهاكات عديدة ومتكررة للحق في الحياة والسلامة الشخصية والحرية والأمن والحق في المحاكمة وفق الأصول

---

[7] Human rights violations are understood to be actions and omissions that affect rights contained in international instruments when they are committed by public servants or by private individuals with the acquiescence of the authorities.

المرعية والضمانات القضائية. وقد سجل مكتب أمين المظالم زيادة في الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة لأفراد قوات الأمن، وبخاصة الجيش والشرطة. ومس هذا الوضع على وجه الخصوص المنتمين إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والفلاحين والنساء والأطفال والنقابيين والصحفيين والمشردين. ولا تزال مستويات الإفلات من العقاب مرتفعة أيضاً. وفي هذا السياق، كثف مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عمله الرامي إلى دعم جهود السلطات من أجل معالجة مختلف المشاكل. ويصف المرفق الثاني حالة هذه الفئات بقدر أكبر من التفصيل.

الحقوق المدنية والسياسية

٣٥- يتضمن المرفق الأول عينة من حالات انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية التي أُبلِغت إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا في عام ٢٠٠٦.

٣٦- وتأثر الحق في الحياة باستمرار حوادث القتل، المتسمة بخصائص الإعدام خارج نطاق القانون، والمنسوبة لأفراد قوات الأمن، وبخاصة الجيش. ولاحظ المكتب زيادة في عدد الشكاوى الواردة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥. وسُجِّلت هذه الأفعال في ٢١ مقاطعة، وبخاصة في أنتيوكيا ونارينيو وفايي وبوتومايو وسيسار وأتلانتيكو وتوليما وغواخيرا. وفي العديد من الحالات المُبلغ عنها، حُددت ثلاثة عناصر مشتركة: تقديم الضحايا المدنيين على أنهم توفوا أثناء القتال، وتغيير الجناة لمسرح الجريمة، وتحقيق نظام العدالة الجنائية العسكرية في الوقائع.

٣٧- وأثبتت التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام أن عدداً من الوفيات التي قُدِّمت في بداية الأمر على أنها حدثت "خطأ" أو "نتيجة للنيران الصديقة" نجم عن الإعدام خارج نطاق القانون.

٣٨- ولا يقتصر هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان على وحدة عسكرية واحدة؛ فهو يقع في مختلف الوحدات عبر نطاق واسع من البلاد. وتتطلب هذه الحالة تدابير بعيدة المدى. إن حوادث القتل ذات خصائص الإعدام خارج نطاق القانون، نظراً لعددها وانتشارها الواسع، لا تبدو حوادث معزولة بل أفعالاً تزداد شيوعاً.

٣٩- وفي مواجهة هذه الحالة، تمثل تطور مهم جداً في توقيع وزير الدفاع والمدعي العام أمراً توجيهياً مشتركاً في حزيران/يونيه يتضمن تعليمات تقضي بتعزيز مراعاة الاجتهاد الدستوري المتعلق بالتفسير التقييدي لولاية العدالة الجنائية العسكرية وانطباقها في الظروف الاستثنائية. وقد ساهم هذا الإجراء وغيره من التدابير، مثل عرض المسألة في وسائط الإعلام، في حدوث تراجع ملحوظ في الشكاوى المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القانون في أنتيوكيا، رغم أن هذه المقاطعة لا تزال من بين أكثر المقاطعات تأثراً بهذا النمط من النشاط. غير أنه لم يحدث في المقاطعات الأخرى أي انخفاض في عدد حالات الإعدام خارج نطاق القانون بعد نشر الأمر التوجيهي المشترك. وفي بعض المناطق، تجاهل المسؤولون عن تنفيذ تلك الوثيقة التعليمات الواردة فيها أو أساؤوا تفسيرها، بينما تواصلت في أوساط أفراد الجيش ممارسة إزالة جثث الضحايا قبل وصول وحدة التحقيق التقني (التابعة لمكتب المدعي العام).

٤٠- وفي الحوار بين السلطات ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، اتضح أن ثمة حاجة إلى التأمل في آليات تنفيذ سياسة الدفاع والأمن الديمقراطي التي قد تكون لها آثار سلبية على سلوك بعض أفراد قوات الأمن.

فقد يكون التفسير غير الملائم لشرط إحراز نتائج في مكافحة الجماعات غير القانونية من بين العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب بعض الأفراد أفعالاً إجرامية. وقد أبدت الحكومة اهتماماً بالعمل على مقترح لمراجعة الضوابط المعتمدة حالياً في قياس نتائج العمليات.

٤١- وفيما يتعلق بمساءلة الموظفين العموميين عن صلاتهم بالجماعات شبه العسكرية، ينظر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإيجابية إلى كون المحكمة العليا ومكتب المدعي العام يجريان تحقيقات، وهو واثق من أنه سيتحقق تقدم في استجلاء الأغلبية العظمى من الحالات التي لا تزال بدون معاقبة.

٤٢- ولا تزال التحديات هائلة في هذا المجال، كما أثبتت ذلك المعلومات التي كُشف عنها بعد أن صادر مكتب المدعي العام حاسوباً مملوكاً لعضو سابق في جماعة "الكتلة الشمالية" شبه العسكرية (Bloque Norte). فقد كشف هذا الأمر عن اقتراف أفراد الجماعة شبه العسكرية مئات من حوادث القتل في مقاطعة أتلانتيكو وعن الطابع المنهجي لتلك الجرائم وجو الإفلات من العقاب الذي ارتُكِبت فيه، بتغاض أو تواطؤ من أفراد قوات الأمن في بعض الأحيان.

٤٣- كما تلقى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان شكاوى بشأن جرائم إعدام خارج نطاق القانون ارتكبها أفراد جماعات شبه عسكرية قبل تسريحهم، مخلين بذلك بالتزامهم وقف أعمال القتال، وبتواطؤ من السلطات. وقد وقعت هذه الحالات في نورتي دي سانتاندير وميتاً وغواخيرا وسيسار.

٤٤- وفي عام ٢٠٠٦، ازدادت حوادث قتل النقابيين والمدرسين. وحسب مؤسسة حرية الصحافة والبيانات التي جمعها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قُتِل ثلاثة صحفيين لأسباب تتصل بمهنتهم.

٤٥- وتواصلت التهديدات الموجهة للنقابيين والصحفيين[٨] والمدرسين والمدافعين عن حقوق الإنسان[٩]. وفي بعض مناطق البلاد، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظماتهم قيوداً على عملهم كنتيجة للتهديدات التي وُجِّهت إليهم، وتسود الأوضاع المثيرة للقلق البالغ في مقاطعتي أتلانتيكو وأراوكا. وترحب المفوضة السامية بالبيان الصحفي لوزير الدفاع الذي نُشِر في تشرين الأول/أكتوبر والذي يرفض فيه التهديدات التي استهدفت منظمات حقوق الإنسان ويعلن فيه فتح تحقيقات للتعرف على مصدرها.

٤٦- وأشارت تقارير أخرى إلى انتهاكات للحق في الحرية والأمن الشخصيين من خلال حالات التوقيف التعسفي والاختفاء القسري. فقد تلقى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات بشأن حالات توقيف غير قانوني أو تعسفي، لأفراد وجماعات على حد سواء، في مقاطعات أراوكا ونورتي دي سانتاندير وبوتومايو

---

[8] The FLIP recorded 86 journalists who received threats, and 10 of them had to leave the country.

[9] According to the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms, human rights defenders are persons who, individually and in association with others, promote and strive for the protection and realization of human rights and fundamental freedoms without regarding their post, function or duty in society.

وسانتاندير ونارينيو وفايي. وفي بعض الحالات، استندت حالات التوقيف هذه إلى بيانات غير مسؤولة للمقاتلين المسرحين أو إلى صور فوتوغرافية للمحتجزين تعرف عليها أفراد سابقون في الجماعات المسلحة غير القانونية أو إلى تقارير غير موضوعية صادرة عن الاستخبارات العسكرية أو وحدات الشرطة القضائية. وفي حالات أخرى، تم التوقيف دون أمر اعتقال قانوني. وتلقى المكتب أيضاً معلومات بشأن حالات توقيف غير قانوني أو تعسفي لمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة اجتماعيين اتُّهموا، بدون أدلة كافية، بجريمة الاستخفاف بالسلطة. وقد وقعت حالات من هذا النوع في أراوكا ونورتي دي سانتاندير وبوغوتا. وحسب مؤسسة حرية الصحافة، تعرض ثمانية صحفيين للتوقيف التعسفي في عام ٢٠٠٦.

٤٧- وأفاد مكتب أمين المظالم أن أطفالاً ليست لهم أي صلات بالجماعات المسلحة غير القانونية أُبقوا فترات غير مسموح بها في مراكز الشرطة أو ثكنات الجيش أو مباني الشرطة القضائية.

٤٨- وكثيراً ما لا يُسجَّل الاختفاء القسري بالشكل الملائم أو الدقيق، إذ غالباً ما يؤدي إلى إجراء التحقيقات في جرائم أخرى، مثل الاختطاف العادي أو القتل، ويُعرف عموماً بعد حدوثه بفترة طويلة. ونُسبت حالات الاختفاء العديدة التي وقعت في سنوات سابقة وكُشِف النقاب عنها في عام ٢٠٠٦ إلى أفراد الجماعات شبه العسكرية؛ وكان الضحايا في معظمهم من الفلاحين، وإن كان نقابيان ومستشار سياسي في بوغوتا أيضاً من بين الضحايا. وكانت أشد المقاطعات تأثراً بهذه الممارسة أنتيوكيا وميتا وبوتومايو، إلى جانب مدينة بوغوتا.

٤٩- ويشكل استخراج الرفات من القبور السرية الفردية أو الجماعية خطوة مهمة إلى الأمام كشفت عن الممارسة المنهجية للاختفاء القسري من قبل الجماعات شبه العسكرية النشيطة في سوكري وماكدالينا وغواخيرا ونورتي دي سانتاندير وبوتومايو، من بين مناطق أخرى. ونظراً للتأخر في تسليم الرفات لأسر الضحايا والقناعة الراسخة بأن قبوراً جديدة سيتم اكتشافها، ينبغي تعزيز فِرق التعرف على هويات الضحايا بموارد بشرية ومادية جديدة. وبالمثل، من الضروري تعزيز عمليات التحقيق قبل استخراج الرفات بغية زيادة إمكانية التعرف على هويات أصحاب الجثث ومعاقبة الجناة.

٥٠- وترى المفوضة السامية أنه من المشجع أن الكيانات المكوِّنة للجنة الوطنية للبحث عن المفقودين أتمت الآن خطة البحث الوطنية التي ستُنشَر في عام ٢٠٠٧. وبالمثل، تشكل مبادرة الدولة لإنشاء نظام موحد لتسجيل المعلومات المتعلقة بالمفقودين والجثث تطوراً إيجابياً يجب تعزيزه من خلال منهجية ملائمة تشمل الالتزام بالاحتفاظ بسجلات دقيقة للجثث التي لم يتم التعرف على هويات أصحابها ووضع أحكام وإجراءات لمناولة هذه الجثث وتخزينها.

٥١- وتأثر الحق في السلامة الشخصية بما نُسِب إلى موظفين عموميين من ممارسة التعذيب وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة.

٥٢- وحسب الشكاوى الواردة، ارتبط التعذيب في بعض الحالات بالإعدام خارج نطاق القانون، وأُنزِل في حالات أخرى بمعتقلين في السجون أو مراكز الشرطة. كما وردت معلومات عن تعرض الجنود للتعذيب من قبل رؤسائهم.

٥٣- وظل المكتب يتلقى شكاوى بشأن الاستخدام المفرط للقوة. وأشار بعضها إلى أفعال قام بها أفراد وحدة الشرطة المتنقلة لمكافحة الشغب في تارينيو وفايي. كما سجل المكتب تعرض السحاقيات والمثليين وثنائيي الجنس

والمحولين جنسياً للمعاملة السيئة على يد ضباط الشرطة والسجون في بوغوتا وكالي وبوكارامانغا. وفي مدينتي بوغوتا وميديلين ومقاطعة فايي، أُحرز تقدم في سياسة حماية حقوق هؤلاء الأشخاص.

٥٤- ووردت شكاوى بشأن حالات تأثرت فيها حرية الرأي والتعبير بالخطر الذي ينطوي عليه عمل من يكتبون تقارير أو يعربون عن آراء بشأن المسائل المتصلة بعملية تسريح أفراد الجماعات شبه العسكرية وأعمال الموظفين العموميين المتورطين في أعمال العنف أو الفساد أو ظاهرة الجماعات شبه العسكرية نفسها. وقد حدثت حالات من هذا النوع في بوغوتا وأتلانتيكو وبوليفار وسانتاندير وسوكري وكوردوبا وماكدالينا وأراوكا وأنتيوكيا وكاوكا وفايي.

٥٥- وتلقى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات بشأن حالات انتهاك الحق في المحاكمة وفق الأصول المرعية وأوضاع تتسم بالإفلات من العقاب. وتعلقت هذه الحالات بإساءة تطبيق العدالة العسكرية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الإنساني الدولي وعدم احترام مبدأ افتراض البراءة والضمانات القضائية. وظلت إقامة العدل تعاني من آثار التمادي في عدم الإبلاغ والتأخيرات في الإجراءات واتخاذ القرارات وأوضاع مختلفة أضرت باستقلال القضاء.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٦- لأغراض هذا التقرير ومن أجل تحليل مواضيع كالفقر وعدم المساواة والتعليم والصحة والعمل، يحيل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى عمل الهيئات التابعة للدولة الكولومبية ولمنظومة الأمم المتحدة في كولومبيا وإلى التقارير الصادرة عنها[١٠].

٥٧- يعيش ٤٩,٢ في المائة من السكان تحت خط الفقر بينما يعيش ١٤,٧ في المائة منهم في فقر مدقع. أما نسبة الفقراء في الأرياف فتبلغ ٦٨,٢ في المائة. ويعاني الفقرَ النساءُ والأطفال والمجموعات الإثنية والمشردون أكثر من غيرهم. كما توجد تفاوتات شديدة بين المناطق.

٥٨- وإن عدم المساواة أحدُ أهم المشاكل التي تواجه البلاد فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والهوة الفاصلة بين الشرائح الاجتماعية شاسعة جداً وتعبِّر عنها كلٌّ من المداخيل ودرجة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإتاحتها واستدامتها ونوعيتها. ويبلغ معامل جيني (قياس انعدام المساواة في الدخل) في كولومبيا ٠,٥٥٣، وهو من أعلى المعامِلات في أمريكا اللاتينية. كما توجد أوجه من عدم المساواة بين الرجال والنساء، وفيما بين المجموعات الإثنية والمناطق الجغرافية.

---

[10] See in particular, Departamento Nacional de Planeación (National Department of Planning), *Visión Colombia II Centenario 2019* (Bogotá, 2005); ECLAC, *Panorama Social de América Latina 2006* (Santiago, 2006); Ministerio de Educación (Ministry of Education), *Balance del Plan Decenal de Educación 1996-2005* (Bogotá, 2006); UNDP, Human Development Report; Ministerio de Protección Social (Social Protection Ministry), *Informe de actividades 2005-2006* (Bogotá, 2006).

٥٩- وقد وضعت الحكومة سياسة لاجتثاث الفقر وعدم المساواة. وهي تطمح من خلال هذه السياسة إلى إقامة نظام للحماية الاجتماعية لفائدة ١,٥ مليون أسرة مستضعفة من بينها ٠٠٠ ٣٠٠ أسرة مشردة. وسيكون تحقيق الأهداف المتوخاة منها خطوة مهمة إلى الأمام في مجال إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠- ومن المهم بالنسبة للحكومة بحث زيادة الموارد الضرورية لتوسيع نطاق عملها ومن ثم توفير مزايا لأكبر عدد ممكن من الأسر التي تعيش في فقر شديد عن طريق هذه السياسة.

٦١- وتجدر الإشارة أيضاً إلى موافقة الكونغرس على إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لكي يكفل التغطية الصحية العامة بحلول عام ٢٠٠٩. ويمثل تحقيق التغطية العامة فرصة للتقدم باتجاه تقليص مستويات الوفيات النفاسية بشكل كبير. وتكملةً لزيادة عدد المقاعد المدرسية التي سجلت في عام ٢٠٠٦، يؤمل أن تتمكن الدولة الكولومبية من ضمان تعميم التعليم الابتدائي المجاني. وتظل البطالة على حالها بمعدل يناهز ١٢ في المائة، وهي تمس النساء في المقام الأول. أما معدل البطالة المقنعة فيبلغ ٣٣,٣ في المائة. ويسجل سوء التغذية المرتبط بالفقر أعلى معدلاته في الأرياف. ومن المهم جداً أنه تم اعتماد وإنفاذ سياسة عامة للأمن الغذائي.

خامساً - وضع القانون الإنساني الدولي[11]

٦٢- تلقّى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا شكاوى عديدة بشأن سلوك بعض الأفراد الذين شاركوا مباشرة في أعمال القتال وانتهكوا بانتهاجه المبادئ والمعايير الإنسانية المعمول بها في النزاعات المسلحة الداخلية. ونُسبت معظم تلك التجاوزات لمجموعات مسلحة غير شرعية بينما نُسبت المسؤولية في حالات أخرى لأفراد من قوات الأمن. وسجل مكتب أمين المظالم زيادة في عدد الشكاوى بخصوص تجاوزات للقانون الإنساني الدولي نُسبت إلى مجموعات المغاوير، ولا سيما القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

٦٣- وما يزال النزاع المسلح يلحق الضرر بالشعب الكولومبي كله، لا سيما الفلاحين والنساء والأطفال وأفراد الشعوب الأصلية والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية. وواصلت المجموعات المسلحة غير الشرعية تجاهل التوصيات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي التي قدمتها لها المفوضة السامية في السنوات الماضية.

٦٤- وقد تعرضت للخطر المحافظة على الهوية الثقافية لجماعات الشعوب الأصلية والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية وسلامة أراضيها واستقرار أشكال تنظيمها الاجتماعي. وتعرض أفرادها للقتل والتهديد والوصم على يد أفراد من المجموعات المسلحة غير الشرعية ولعمليات إعدام خارج نطاق القضاء وللتوقيف والاتهام التعسفيين على يد أفراد من قوات الأمن. ومن بين جماعات الشعوب الأصلية الأكثر تضرراً الجماعات التي تقطن في نارينيو

---

[11] Breaches of international humanitarian law in the Colombian context are understood to be actions or omissions contrary to common article 3 of the Geneva Conventions of 1949, its Additional Protocol II and relevant customary international law, when they are committed by persons directly participating in hostilities. Some of the violations and breaches constitute crimes against humanity or war crimes that could be judged by the International Criminal Court.

وكاوكا وسيبرا نيفادا دي سانتا مارتا وتشوكو وأمازونيا. ولا تزال عدة شعوب أصلية في بوتومايو وكاكيتا وغوافياري معرضة للانقراض. وشددت المحكمة الدستورية على ضرورة زيادة الجهود المبذولة من أجل منع تشريد الشعوب الأصلية والجماعات الكولومبية ذات الأصول الأفريقية، خاصة منها تلك التي عانت من هذه الظاهرة في السنة الماضية[١٢].

٦٥- وما انفك النزاع المسلح في عام ٢٠٠٦ يُؤدي إلى تشريد تلك الجماعات وإلى عزلها.

٦٦- وسجل مكتب نائب الرئيس ٢٥ عملية قتل راح ضحيتها أعضاء في نقابات العمال، وهو ما يمثل زيادة بمعدل ٧٩ في المائة عن عام ٢٠٠٥[١٣]. وارتكب العديدَ من جرائم القتل تلك أشخاصٌ مجهولو الهوية، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني. وسجلت وزارة الحماية الاجتماعية ٣٠ جريمة قتل في حق ٣٠ مدرساً منتمياً إلى نقابة وفي حق ١٨ مدرساً لم يكونوا منتمين لأية نقابة، ونُسبت هذه الجرائم في العديد من الحالات إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

٦٧- ويتضمن المرفق الأول مجموعة منتقاة من حالات خرق القانون الإنساني الدولي التي أُبلغت إلى المكتب خلال عام ٢٠٠٦.

مجموعات المغاوير

٦٨- واصلت مجموعات المغاوير ارتكاب انتهاكات خطيرة ومنهجية للقانون الإنساني الدولي. ولم تؤثر المحادثات التي جرت بين الحكومة وجيش التحرير الشعبي وإمكانية إجراء "تبادل إنساني" مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي تأثيراً إيجابياً على مواقف هاتين المجموعتين من حيث تقيدهما بالقانون الإنساني الدولي. واتُّهم أعضاء في مجموعتي المغاوير هاتين بارتكاب جرائم قتل وتهديدات بالقتل ومجازر وهجمات على السكان المدنيين وهجمات عشوائية وأخذ رهائن وأعمال عنف ذات طابع جنسي وأعمال إرهابية وتجنيد أطفال واستخدام الألغام المضادة للأفراد والتشريد القسري وعزل المجتمعات المحلية وهجمات على فرق الإغاثة الطبية والإنسانية.

٦٩- وتجابه جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في أراوكا وفي غيرها من المقاطعات الحدودية. وأدت تلك المواجهات إلى وقوع جرائم قتل وتهديدات وحالات تشريد قسري لأشخاص محميين، خاصة في صفوف سكان الأرياف وقادة المجتمعات المحلية والنشطاء الاجتماعيين والمدرسين والموظفين العموميين.

٧٠- ومن بين ١٧ مجزرة سجلها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نُسبت ١٢ مجزرة لأعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

---

[12] Constitutional Court decision No. 218, 2006.

[13] Office of the Vice-President, Human Rights Observatory, "Situation indicators and results of operations by the security forces, December 2006".

٧١- ونُسبت إلى أعضاء في مجموعات المغاوير جرائم قتل راح ضحيتها مدنيون، خاصة في أنتيوكيا وأراوكا وبوليفار وكاكيتا ونورتي دي سانتاندير وسانتاندير وريسارالدا وفايي.

٧٢- وقد وردت تقارير متواصلة عن حالات قام فيها أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وفي جيش التحرير الوطني باغتيال موظفين عموميين من موظفي البلديات ومن بينهم أعضاء في المجالس البلدية وعُمَد. وقد وقعت مثل تلك الأحداث في هويلا وكالداس، من جملة مناطق أخرى.

٧٣- وسُجلت تهديدات أطلقتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ضد السكان المدنيين في كاكيتا ونارينيو وبوتومايو، من جملة أماكن أخرى.

٧٤- ونُسبت إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي هجمات مباشرة على السكان المدنيين في أراوكا وهجمات عشوائية في كاكيتا ونارينيو. بينما نُسبت هجمة عشوائية واحدة في نارينيو إلى أعضاء في جيش التحرير الوطني.

٧٥- وتواصل ورود تقارير عن أعمال إرهابية منسوبة إلى أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ومن بينها هجمات بالمتفجرات في الساحات العامة في نارينيو وفايي.

٧٦- وواصلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وبدرجة أقل جيش التحرير الوطني وجيش التحرير الشعبي، أخذ الرهائن، خصوصاً في أنتيوكيا وأراوكا وتشوكو ونارينيو ونورتي دي سانتاندير وبوتومايو وكالداس، وواصلت الاحتفاظ بعدد كبير من الناس في الأسر.

٧٧- واستمرت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في الاستهانة بالالتزام بمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع وفق ما ينص عليه القانون الإنساني الدولي كأفراد الجيش أو الشرطة الذين ظلوا في الأسر عدة سنوات. وفي عام ٢٠٠٦، مات أحد أفراد الشرطة برتبة نقيب في الأسر بعد أن كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد أخذته رهينة في ميتو في عام ١٩٩٨. ولم تقم مجموعات المغاوير بتسليم جثمانه إلى أهله.

٧٨- ووردت تقارير عن أعمال عنف ذات طابع جنسي نُسبت إلى أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في أراوكا وكاوكا ونارينيو وإلى أعضاء في جيش التحرير الوطني في نورتي دي سانتاندير وفايي.

٧٩- وتحدثت تقارير عن حالات تشريد قسري في أنتيوكيا وأراوكا وتشوكو ونارينيو وبوتومايو نتيجة تهديدات وأعمال عنف نُسبت إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني ونتيجة تصادمات بين هاتين المجموعتين واشتباكات بين مجموعات المغاوير وقوات شبه عسكرية وتصادمات مسلحة بين قوات الأمن والمجموعات التخريبية.

٨٠- وواصلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني ممارسة زرع الألغام المضادة للأفراد. وسجل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تلك الحالات في بوتومايو وأراوكا وكاوكا

وكالداس وأنتيوكيا وماغدالينا ونارينيو، من جملة أماكن أخرى؛ وتأذى منها عدد كبير من المدنيين، لا سيما الفلاحون والأطفال والمسنون وأفراد من الشعوب الأصلية. ويؤمل، في هذا الصدد، أن ينفِّذ جيش التحرير الوطني في أقرب وقت ممكن ما أعلن عنه من نية إزالة الألغام في عدد من قرى سامانييغو (نارينيو).

٨١- وواصلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني وجيش التحرير الشعبي ممارستهم تجنيد الأطفال، خاصة في أراوكا وبوتومايو وغوافياري وميتا وأنتيوكيا وكاوكا وفايي وريسارالدا. وفي تموز/يوليه، نشرت وسائط الإعلام تقريراً صدر عن مكتب النائب العام بشأن الاعتداءات التي ارتكبها أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في حق فتيات في صفوفها كعمليات الإجهاض القسري والعنف ذي الطابع الجنسي والتهديدات والمعاملة القاسية والمهينة[١٤].

٨٢- ووردت تقارير عن هجمات قامت بها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في بوتومايو وتشوكو على أعضاء في الفرق الطبية ووحدات الرعاية الصحية.

٨٣- وكان الإضراب المفروض بقوة السلاح الذي أعلنته القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي خلال الأشهر الأُول من عام ٢٠٠٦ قد أصاب بوجه خاص مقاطعات غوافياري وأراوكا وميتا وكاكيتا وتشوكو وبوتومايو، فعزل أعداداً كبيرة من الناس ومنع السكان المدنيين من السفر بحرِّية براً أو نهراً. وتسبب هذا الوضع في أزمة إنسانية نتيجة نقص الغذاء ووسائل النقل والاتصال. أما من لم يمتثل من الناس لأمر الإضراب المفروض بقوة السلاح فقد كانوا تحت التهديد الدائم بالموت، وهو تهديد تُرجم إلى واقع في بعض الحالات، كما في المجزرة التي راح ضحيتها تسعة أشخاص كانوا يستقلون حافلة في كاكيتا.

المجموعات شبه العسكرية

٨٤- بالرغم من الالتزام بوقف أعمال القتال الذي أُعلن عنه في نهاية عام ٢٠٠٢، تواصل إلى غاية انتهاء عملية التسريح ورودُ تقارير عن أعمال عنيفة، خاصة جرائم قتل وتهديدات وعمليات تشريد القسري في نورتي دي سانتاندير وتشوكو وسيزار وسانتاندير وغواخيرا، ارتكبها أعضاء في المجموعات شبه العسكرية في حق السكان المدنيين.

٨٥- وحسب مكتب أمين المظالم، لم تف المجموعات شبه العسكرية المسرحة في عام ٢٠٠٦ بالتزامها بتسليم الأطفال الذين كانوا يخدمون في صفوفها. كما لا توجد سجلات عن تجنيد أطفال من قبل تلك المجموعات[١٥]. ووردت معلومات عن أطفال سُرحوا من مجموعات مختلفة و لم يسلَّموا إلى المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة[١٦].

---

[14] *Semana* magazine, "*Infamia*", 2 July 2006.

[15] Ombudsman's Office, UNICEF, *Caracterización de los niños, niñas y adolescentes desvinculados de los grupos armados ilegales: Inserción social y productiva desde un enfoque de derechos humanos*, pp. 61 and 62, November 2006.

[16] According to ICBF, until 31 October 2006 there were 349 children and adolescents in their programme. The majority had been demobilized from the FARC-EP.

٨٦- ويشهد البلد تحولاً في ظاهرة المجموعات شبه العسكرية التي تنتقل من حالة النزاع المسلح إلى وضع إجرامي يشتمل على نشاطات محرمة كالاتجار في المخدرات وسرقة الوقود والابتزاز. وفي الوقت الراهن، صارت بُنى المجموعات شبه العسكرية القديمة أقل ظهوراً وأكثر تفتتاً مما كانت عليه في السابق، ما يزيد من صعوبة مكافحتها. ويبدو أن العديد من أعضاء المجموعات شبه العسكرية، من المسرحين منهم وغير المسرحين، قد قرروا مواصلة ارتكاب الجرائم بقيادة أطر من ذوي الرتب المتوسطة. ولعل أوضح نتائج هذه الظاهرة بزوغُ مجموعات مسلحة غير شرعية جديدة وارتفاع معدلات الجريمة في كثير من المدن واستمرار انتشار الاتجار في المخدرات وبُناه.

٨٧- وبزوغ هذه المجموعات الجديدة ونشاطها تعبير عن الإخفاق في تنفيذ الالتزام بتسريح وتفكيك بناها المسلحة. ففي مناطق مثل سيزار وميتا وكوردوبا، وردت تقارير عن وجود معاقل لجبهات أو مجموعات تم تسريحها رسمياً ولكنها تواصل القيام بنفس الأنشطة الإجرامية كما في السابق.

٨٨- وثمة، في نارينيو، قلق كبير من وجود مجموعة جديدة تدعى "منظمة الجيل الجديد من الفلاحين للدفاع عن النفس" - وهي مجموعة جيدة التسليح والتنظيم العسكري لها قادة مدرِكون للمسؤولية وقادرة على السيطرة على الإقليم والقيام بعمليات عسكرية ضد مجموعات مسلحة أخرى. ويُزعم أن أعضاء هذه المجموعة مسؤولون، من جملة أشياء أخرى، عن مجزرتين راح ضحيتهما فلاحون.

٨٩- وتم أيضاً تحديد مجموعات جديدة ذات طابع مبهم تتكون من مقاتلين مسرَّحين وغير مسرحين، وترتبط بالاتجار في المخدرات وبأنشطة الضبط الاجتماعي والانحراف والانتفاع من أنشطة اقتصادية محرمة، واعتُبرت هذه المجموعات مسؤولة عن العديد من الجرائم والتهديدات. ونُسبت مجزرة وقعت في أنتيوكيا وعدة جرائم قتل حدثت في سيزار وكوردوبا إلى أفراد مسرحين من المجموعات شبه العسكرية.

٩٠- ورغم أن قوات الأمن ألقت القبض على أكثر من ٩٠٠ مقاتل مسرَّح بسبب قيامهم بأنشطة إجرامية، فإن ازدياد حجم هذه المجموعات المسلحة غير الشرعية الجديدة ونمو قوتها الاقتصادية والعسكرية المطَّرد وسيطرتها المتزايدة على بعض مناطق البلد تستوجب الصرامة في تطبيق القانون عليها[١٧]. وفي بعض المناطق كنارينيو أو جنوب سيزار، نشأت أوضاع تشير بوضوح إلى الصلات القائمة بين أفراد قوات الأمن والمجموعات غير الشرعية الجديدة. ورغم وجود ما يثبت تلك الصلات، لم يسمع عن إصدار أوامر بالوقف الوقائي لعمل هؤلاء الأفراد أو بالتحقيق معهم أو بفرض عقوبات عليهم.

٩١- وأمام هذا الوضع، تبذل قوات الأمن جهوداً لبسط سيطرتها على المناطق الريفية التي غادرتها المجموعات شبه العسكرية. غير أن زيادة عدد أفراد الشرطة ونقل الوحدات من مناطق أخرى وإنشاء ١٣٩ مركز شرطة ريفياً في المناطق التي كانت خاضعة من قبل لنفوذ[١٨] المجموعات شبه العسكرية قد فشل في منع توغل القوات المسلحة

---

[17] By way of example, the decisive actions by the security forces against the new group operating in Montelíbano (Córdoba) are worthy of note.

[18] Speech by the Minister of Defence on the occasion of the first 100 days of Uribe's second term, 15 November 2006.

الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في تلك المناطق حيث أُسندت إليها المسؤولية عن جرائم قتل وعن تهديدات وعمليات تشريد.

قوات الأمن

٩٢- واصلت جميع وحدات الشرطة والجيش بذل جهد كبير في سبيل تثقيف أفرادها في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. غير أن تلك المبادرات لم تمنع بعض أفراد قوات الأمن من وصم السكان المدنيين في الأرياف بأنهم متعاونون بإرادتهم مع المجموعات التخريبية. وأدى هذا الموقف إلى حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وساهم في إنشاء جو مفعم بالخطر وباستضعاف المدنيين.

٩٣- ووردت تقارير عدة عن جرائم قتل راح ضحيتها أشخاص محميون ونُسبت المسؤولية عنها إلى أفراد الجيش، خاصة في أنتيوكيا ونارينيو ونورتي دي سانتاندير وبوتومايو وسيزار وغواخيرا. كما تحدثت تقارير عن تهديدات استهدفت المدنيين نُسبت إلى أفراد الجيش في شمال سانتاندير وأنتيوكيا وبوتومايو وبوليفار.

٩٤- وحصل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان على معلومات تتعلق بهجمات قام بها أفراد الجيش ضد مدنيين في مواجهات كانت كاوكا مسرحاً لها.

٩٥- وكانت هناك أيضاً تقارير عن أعمال عنف ذات طابع جنسي نُسبت إلى أفراد من قوات الأمن في أنتيوكيا وأراوكا وبوليفار وفايي ونارينيو.

٩٦- وتلقى المكتب تقارير عن حالات عدم احترام أفراد من قوات الأمن، لا سيما الجيش، لمبدأ التمييز المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي في كاوكا وتشوكو وبوتومايو وفايي.

٩٧- وأفاد الأطفال المسرَّحون من الخدمة في المجموعات المسلحة غير الشرعية في شهادتهم أمام مكتب أمين المظالم بأن قوات الأمن قد ضغطت عليهم لكي يدلوا بمعلومات ويشاركوا في عمليات ويتعرفوا على أعضاء في المجموعة التي كانوا ينتمون إليها؛ وهي كلها أمور تتنافى ومبدأ تحريم استخدام الأطفال في الأنشطة العسكرية والاستخباراتية[١٩].

٩٨- وقد شدد مكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم مجدداً على ضرورة إدراج تدابير لمنع تشريد السكان أثناء العمليات التي تقوم بها قوات الأمن كأعمال القتال أو رش المبيدات على المحاصيل المحرمة[٢٠].

٩٩- وأحاط مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان علما بالجهود الكبيرة التي يبذلها سلاح الجو وسلاح البحرية لكي يضعا في الاعتبار، أثناء التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها، المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المحميون.

---

[19] Op. cit., footnote 15 above, p. 64.

[20] Constitutional Court decision No. 218, and sixth report of the Procurator General on the observance of the rulings of the Constitutional Court (judgement T-025 and orders 176-178, 218 and 266).

سادساً - أنشطة المكتب في كولومبيا

١٠٠- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن طريق فروعها الإقليمية في بوغوتا وكالي وميدلين وبوكارامانغا إنجاز ولايتها التي تتلخص في مراقبة حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كولومبيا؛ ورصد السياسات العامة؛ وإسداء المشورة والتعاون الفني، عاملة بالاشتراك مع السلطات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي؛ ونشر المعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة. ويتضمن المرفق الثالث وصفاً أكثر تفصيلاً لتلك الأنشطة.

١٠١- وفي عام ٢٠٠٦، تم تلقي ٢ ١٣٨ شكوى انتُقيت من بينها ١ ٧٧٢ شكوى لمتابعتها. وأبلغ المكتب السلطات بعدد من تلك الشكاوى. وخلال نفس الفترة، أُنجزت ٢٥٩ بعثة مراقبة استغرقت ما مجموعه ٦٣٣ يوماً من الزيارات الميدانية.

١٠٢- وكثف المكتب حواره مع السلطات وأنشأ آليتين للعمل المشترك على أرفع مستويات الحكومة والدولة بغرض تبادل المعلومات والمساهمة في تعزيز القدرات على تحسين حالة حقوق الإنسان والعمل على القضايا التي تنتُج عنها أكبر الانتهاكات ومن ثم القضاء عليها. وفي قيامه بوظيفته الاستشارية، عمل المكتب باستمرار مع الحكومة ومع الفرع القضائي وهيئات الضبط وأعضاء الهيئة التشريعية. كما عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية وقطاعات أخرى من المجتمع المدني والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في كولومبيا.

١٠٣- ووُجهت أنشطة الاستشارة والتعاون التقني بشكل خاص نحو تعزيز قدرة المؤسسات الكولومبية، سواء منها المؤسسات العامة أو مؤسسات المجتمع المدني. ومن الجدير بالذكر في عام ٢٠٠٦ العملُ الذي أنجزه مكتب نائب الرئيس متابعةً للتوصيات التي أصدرتها المفوضة السامية في أحدث تقرير لها. ورصد مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عن طريق مشروع تعاوني، صياغة خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأُنجزت أنشطةٌ بالاشتراك مع وزارة التعليم ومكتب نائب الرئيس ومكتب أمين المظالم لإعداد الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ونُفذت خطة رائدة في خمس مقاطعات. وأُنجزت بالاشتراك مع وزارة الدفاع، ضمن إطار اتفاق تعاون بين تلك الوزارة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أنشطة استشارة وتعاون تقني دعماً لتنفيذ سلسلة من التوصيات الغاية منها إدماج نهج حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إدماجاً منهجياً في العمليات التي تقوم بها قوات الأمن.

١٠٤- ووقع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان اتفاق خدمات استشارية وتعاون مع وزارة الداخلية ومع مكتب نائب الرئيس (شاركت في تمويله المفوضية الأوروبية) يتعلق بتعزيز إدماج نهج حقوق الإنسان في الخطط الإنمائية لما يناهز ٢٠ بلدية و١٠ دوائر في بوغوتا.

١٠٥- وأُحرز تقدم مع مكتب المدعي العام، ضمن إطار مشروع آخر شاركت في تمويله المفوضية الأوروبية، في تنفيذ التوصيات التي تمخض عنها التشخيص الذي أعدته وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالاشتراك مع مكتب نائب الرئيس ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفي إدماج النهج الجنساني في عمل الوحدة. وجرت، بمشاركة مكتب المدعي العام أيضاً، أنشطة استشارية دعماً لعمل فريق التحقيق الخاص الذي تناول الصلات القائمة بين موظفي القطاع العام والمجموعات المسلحة غير الشرعية؛ ومشروع القانون الرامي إلى

تعزيز برنامج حماية الضحايا والشهود؛ وتنفيذ نظام المسار المهني؛ وإدماج مضامين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في خطط التدريب المؤسسية.

١٠٦- وأكمل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان المشروع (الذي شاركت في تمويله المفوضية الأوروبية) المتعلق بحالة حقوق الإنسان فيما يخص المحتجزين وهو ما يزال يقدم المشورة بشأن السياسات العامة في هذا الصدد.

١٠٧- ووقع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى جانب برنامج التنمية والسلام في ماغدالينا الوسطى وأسقفية بارانكابيرميخا والمدرسة العليا للإدارة العامة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اتفاقاً لتدريب العُمَد وأعضاء المجالس البلدية لعشرين بلدية في منطقة ماغدالينا الوسطى على مسائل السياسة العامة والتشرد وحقوق الإنسان.

١٠٨- وتواصلت أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يقوم بها المكتب واستهدفت من بين ما استهدفت شبكةَ المدربين العاملين في المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة و٣٠ عضواً في برنامج هويلا للتنمية والسلام (بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) و١٨٨ موظفاً في منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا.

١٠٩- وكانت أنشطة المشورة والدعم والتبادل التي يقوم بها ممثلو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تتوخى بالدرجة الأولى حماية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين والمدرسين والصحفيين؛ وحقوق ضحايا المطالبة بالحقيقة والعدالة والجبر؛ وخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي؛ وحقوق المرأة؛ والتمييز، لا سيما التمييز بسبب اعتبارات تتعلق بالعرق ونوع الجنس والميل الجنسي؛ وحقوق المثليين جنسياً والسحاقيات وثنائيي الجنس والمحولين جنسياً.

١١٠- وقد استمر المكتب في دعم متابعة عملية لندن - كرتاخينا، متعاوناً في ذلك بشكل وثيق مع المجتمع الدولي، لا سيما مجموعة الأربعة والعشرين والدولة الكولومبية ومنظمات المجتمع المدني.

١١١- أما فيما يخص منظومة الأمم المتحدة، فتجدر الإشارة إلى العمل المتعلق بالتقييم القطري الموحد المركِّز على حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية والفريق التقني المسؤول عن إدماج نهج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. ويشارك المكتب في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١١٢- وفيما يخص أنشطة النشر، قام المكتب في عام ٢٠٠٦ بإعداد ٤٦ بلاغاً صحفياً وعقد ١٠ مؤتمرات صحفية. وقدم ١٦ تقريراً تناولت عدة مواضيع كحقوق ضحايا المطالبة بالحقيقة والعدالة والجبر؛ وحقوق المرأة؛ وحقوق الشعوب الأصلية؛ ومنع التعذيب؛ والعلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والسلام. ووُزع ما مجموعه ٦١٧ ٧٠ نسخة من منشورات المكتب وشارك المكتب في تسع حلقات عمل خاصة بالصحفيين. وسجلت صفحة المكتب على شبكة الإنترنت ٠١١ ٢٩٢ زيارة. ونُظم معرض فوتوغرافي عن حقوق الإنسان. وصُنعت عشرة آلاف مفكرة وعشرة آلاف يومية مزيَّنة بأعمال فنية لفنانين كولومبيين، ووُزعت على سلطات الدولة وعلى المنظمات غير الحكومية وعلى ممثلي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

سابعاً – التوصيات

١١٣- تقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه التوصيات وهي عازمة على مواصلة المساهمة في تعزيز حالة حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي وإنماء القدرة المؤسسية للدولة الكولومبية. وتأمل أن تواصل العمل بالاشتراك مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل تنفيذها.

١١٤- وتشدد المفوضة السامية مجدداً على أهمية مواصلة تنفيذ جميع التوصيات التي وُضعت في السنوات السابقة والتي لا تزال محتوياتها وثيقة الصلة بالوضع الراهن، وتشجع على مواصلة العمل المشترك والمنهجي بغية تنفيذها. وتأمل المفوضة السامية أن يتم الإبقاء على الآليات المنشأة في عام ٢٠٠٦ حتى تعمل الحكومة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا معاً على تقييم ومعالجة الأسباب الكامنة وراء التحديات الرئيسة القائمة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١١٥- وتؤكد المفوضة السامية من جديد على حتمية تحقيق السلام للمجتمع الكولومبي نظراً لقيمته المتأصلة وبوصفه وسيلة لزيادة احترام جميع حقوق الإنسان وتعزيزها. ولهذا السبب، فإنها تحث على إحراز تقدم في الحوارات والمفاوضات الجارية بين الحكومة وبين المجموعات المسلحة غير الشرعية بغية تجاوز النزاع المسلح الداخلي وتحقيق سلام دائم. وهي تؤكد مجدداً على ضرورة إعطاء الأولوية في تلك الحوارات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، وخاصة حقوق الضحايا.

١١٦- وتحث المفوضة السامية ثانية أفراد المجموعات المسلحة غير الشرعية على احترام معايير القانون الإنساني الدولي التي تحرم قتل الأشخاص المحميين والهجمات ضد المدنيين والهجمات العشوائية والعنف ذي الطابع الجنسي وتجنيد الأطفال والأعمال الإرهابية واستخدام الألغام والتشريد.

١١٧- وتحث المفوضة السامية المجموعات المسلحة غير الشرعية على إطلاق سراح الرهائن الذين بحوزتها فوراً ودون شرط. كما تحثهم على فك أسر الأشخاص الذين تعتقلهم لأسباب ذات صلة بالنزاع امتثالاً لمبادئ الإنسانية ولمطالب الضمير العام.

١١٨- وتشجع المفوضة السامية الحكومة على وضع سياسة فعالة من أجل القضاء التام على المجموعات شبه العسكرية، تكون غايتها تفكيك البنى السياسية والاقتصادية للمجموعات شبه العسكرية المسرّحة، وهي تشجع على إنهاء الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها المجموعات المسلحة غير الشرعية الجديدة التي ظهرت في أعقاب عملية التسريح، وعلى معاقبة الموظفين العموميين الذين تربطهم علاقة بأي من تلك المجموعات. وتشجع المفوضة السامية السلطة القضائية على مواصلة التحقيق مع الموظفين العموميين ومع الزعماء السياسيين الذين تربطهم علاقة ما بالمجموعات شبه العسكرية.

١١٩- وتشجع المفوضة السامية الحكومة على استعراض المعايير المستخدمة في تقييم نتائج العمليات العسكرية والعمليات التي تقوم بها الشرطة ضمن إطار الإصلاحات التي أجرتها وزارة الدفاع بغية القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان على يد أفراد قوات الأمن، وخصوصاً منها الإعدام خارج نطاق القضاء. وهي تشجعها أيضاً على

أن تواصل، بدعم من مكتب المفوضية السامية في كولومبيا، تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الخبراء المستقلين لتعزيز نتائج تدريب أفراد قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٢٠- وتوصي المفوضة السامية بأن تعتمد هيئة التنسيق التابعة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي منهجية لتنسيق تلك الخطة بمشاركة فعلية من قطاعات واسعة من المجتمع المدني ومن الدولة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. وهي بالمثل تحث المسؤولين على أن يعدُّوا الخطة ضمن أجل معقول، وتحث السلطات على أن تراعيها في خطة التنمية الوطنية وفي الميزانيات الوطنية والإقليمية والمحلية.

١٢١- ونظراً للدور الحاسم الذي يؤديه مكتب أمين المظالم في صون حقوق الإنسان، تحث المفوضة السامية أمين المظالم على مضاعفة جهوده من أجل تعزيز سلطة مكتبه. وتشجعه، في هذا الصدد، على زيادة مساهمته في تحليل حالة حقوق الإنسان في البلد من خلال ما يقدمه من تقارير وآراء وعلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بنظام المسار المهني. كما تحث الكونغرس والحكومة على اتخاذ جميع التدابير القانونية والمالية اللازمة لتمكين أمين المظالم من إنجاز مهمته بأكبر قدر ممكن من الفعالية والتي تتمثل في تعزيز ممارسة حقوق الإنسان ونشرها ومراقبة أفعال السلطات وإدارة ما يوفره من خدمات.

١٢٢- وتحث المفوضة السامية السلطات المسؤولة عن تنفيذ القانون رقم ٩٧٥ الصادر في عام ٢٠٠٥ المسمى "قانون العدالة والسلام" على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان استفادة الضحايا فعلاً من آليات الجبر وممارستهم بشكل كامل لحقهم في معرفة الحقيقة وحقهم في العدالة.

١٢٣- ويحدو المفوضة السامية أمل كبير في أن يؤدي تنفيذ سياسة مكافحة الإفلات من العقاب إلى تحقيق نتائج ملموسة في مجالي التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب والمعاقبة عليها وفي أن تتضمن تلك السياسة منظوراً جنسانياً. وهي تأمل أيضاً أن يتحقق تقدم ملموس في نُظم المعلومات والإحصاءات التابعة لهيئات الدولة في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٢٤- وتشجع المفوضة السامية مكتب المدعي العام على توضيح المسؤوليات عن جرائم قتل قادة النقابات والأعضاء فيها ضمن إطار الاستراتيجية والتدابير المعتمدة. وهي تحثه أيضاً على بذل جهد مماثل بشأن التهديدات وجرائم القتل التي تستهدف الصحفيين والمدرسين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

١٢٥- وتوصي المفوضة السامية الكونغرس بأن يوافق على قانون تشريعي يتعلق بحق الاطلاع على المعلومات وينظم حقوق الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في تصحيح المعلومات المتعلقة بهم والمحفوظة في الملفات الاستخباراتية لدى هيئات الدولة. وهي تشجع كذلك السلطات على الشروع في المراجعة التي أعلنت عنها للمعايير السارية على المعلومات المدرجة في الملفات الاستخباراتية.

١٢٦- وتوصي المفوضة السامية الكونغرس بأن يدرج في التشريعات الوطنية جميع الإصلاحات التي يتطلبها ضمان اتساق إقامة العدل في المحاكم العسكرية مع معايير الاستقلال والحياد والاستثناء التي تشترطها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية الوطنية نفسُها. وهي تؤكد مجدداً على ضرورة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الإنساني الدولي وعرضها على المحاكم العادية للنظر فيها.

١٢٧- والمفوضة السامية، إذ تضع في اعتبارها النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، تشجع الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ السياسات العامة الواردة في الاستراتيجية بغية الحد من اللامساواة ومكافحة الفقر والعوز مع إعطاء الأولوية للسكان المشردين وغيرهم من ضحايا النزاع المسلح. وهي بالمثل توصي بالاستمرار في تعزيز الدراسات الإحصائية الوطنية تقنياً، مع الاجتهاد لتفصيل جميع البيانات حسب المنطقة الجغرافية والأصل الإثني ونوع الجنس والسن؛ فمن شأن هذا أن يتيح تحديد مؤشرات تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات تتعلق بالتنمية البشرية على مستوى المقاطعات والبلديات.

١٢٨- وتحث المفوضة السامية الحكومة وأمين السجل الوطني للأحوال المدنية والمجلس الانتخابي الوطني على ضمان تمكين المرشحين والناخبين في الانتخابات المقررة في عام ٢٠٠٧ من التصرف بحرية وأمان، وغير ذلك من الشروط التي تعزز النظام الديمقراطي.

١٢٩- وتشجع المفوضة السامية المجتمع المدني على مواصلة العمل بروح بناءة قصد إعمال حقوق الإنسان في كولومبيا. وهي تشدد مجدداً على أنه من المهم لمختلف سلطات الدولة تقديم حمايتها وتعاونها ودعمها للمجتمع المدني، وخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعمل معها بهدف تحقيق القيم والغايات المشتركة بينهما.

١٣٠- ونظراً للعلاقات الإيجابية القائمة بين مكتب المفوضية السامية في كولومبيا ومختلف أجهزة الدولة الكولومبية، وتوخياً لاستمرار التعاون المتجدد والمعزَّز بينهما، فإن المفوضة السامية توصي بتمديد ولاية المكتب الحالية قبل حلول تاريخ انتهائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بمدة غير وجيزة إلى حين انتهاء مدة ولاية الحكومة الحالية.

١٣١- وتعرب المفوضة السامية من جديد عن تقديرها وامتنانها للمجتمع الدولي، وخصوصاً مجموعة الأربعة والعشرين، وتدعوه إلى تقديم الدعم السياسي والتعاون التقني والمساعدة المالية حتى تتمكن مختلف مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية ومكتب المفوضية السامية في كولومبيا من المساهمة فعلياً في تنفيذ التوصيات المقدمة وفي تحوُّل حالة حقوق الإنسان تحولاً إيجابياً، نظراً لأهمية حقوق الإنسان بالنسبة لتحقيق السلام.

ANNEXES

Annex I

REPRESENTATIVE CASES OF HUMAN RIGHTS VIOLATIONS AND BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW[a]

I. HUMAN RIGHTS

Civil and political rights

A. Right to life

1. During 2006, the OHCHR Office in Colombia received reports of multiple cases of violation of the right to life through extrajudicial executions. Throughout the year there was a significant increase in reports of crimes of this kind attributed to members of the security forces, especially members of the army and the police. In the majority of these cases, repeating the pattern of previous years, the murder victims were presented as members of guerrilla groups or other illegal armed groups who had been shot in combat.

2. Although in Antioquia, as from May, there were fewer cases of extrajudicial executions attributable to military personnel, this department continues to show some of the highest figures for executions at the national level. Among the executions recorded there was that of four peasant farmers in the municipality of Yarumal on 14 March; this was attributed to members of the army's Fourth Brigade.

3. Departments which recorded an increase in the number of extrajudicial executions attributed to army and police personnel were Atlántico, Caquetá, Cesar, Guajira, Nariño, Putumayo, Tolima and Valle del Cauca. On 12 January, in Augustín Codazzi (Department of Cesar), the deaths of two farmers were attributed to soldiers from No. 2 Artillery Battalion "La Popa". Likewise, on 15 February in San Vicente del Caguán (Caquetá), the deaths of two people were attributed to members of the "Cazadores" Battalion. On 23 April in Ipiales (Nariño), the death of a 19-year-old man was attributed to soldiers from the Mechanized Infantry Battalion "José María Cabal". On 18 May in Puerto Asís (Putumayo), the disappearance and subsequent extrajudicial execution of an indigenous Awá were attributed to members of the Energy and Transport Plan Battalion.

---

[a] Due to restrictions of space, the most serious violations of human rights and the most serious breaches of international humanitarian law have been included in Annex I. Nevertheless, the right to freedom of movement and residence and the right to privacy and inviolability of the home, as well as attacks against medical missions and health units and looting, are considered within the observation work and recorded in the Office's database.

4. On 2 August in La Jagua del Pilar (Guajira), the death of an indigenous Wiwa was attributed to members of "Rondón" Group of the Tenth Brigade. On 11 June in Pasca (Cundinamarca), four peasant farmers were killed in an action attributed to members of the army's No. 39 Battalion. On 24 July in El Dovio (Valle), members of No. 14 Mobile Brigade allegedly carried out the extrajudicial execution of a peasant whom they had forced to alight from a bus.

5. In several cases of extrajudicial execution, the scene of the crime was allegedly tampered with or justice was obstructed. In some cases the soldiers dressed their victims in clothing which made them appear to be guerrillas. In others, they engaged in activities at the scene of the crime which should have been left to the judicial authorities. On 14 February in Nechí (Antioquia), the body of one of two peasants killed in extrajudicial executions attributed to men from Special Highways Plan No. 5 was found dressed in military uniform. However, the clothing had no bullet holes corresponding to the dead man's wounds.

6. In other cases, army personnel allegedly carried out extrajudicial executions which had all the characteristics of "social cleansing" operations against persons in marginal situations or with manifest weaknesses. On 9 March in Bello (Antioquia), the extrajudicial execution of a young man addicted to marijuana was attributed to members of the Fourth Brigade.

7. On 22 May in Jamundí (Valle), 10 Judicial Police (SIJIN) officers and 1 civilian who were carrying out an operation against drug-traffickers were shot and killed by members of the "Rodrigo Lloreda" No. 3 High Mountain Battalion.

8. The Office also received reports of extrajudicial executions attributed to National Police officers. On 10 March in Bogotá, in the course of a police operation, a young man whose body showed signs of torture was killed. On 14 March on a road in Florida (Valle), it was alleged that a person was wounded by police officers and died without receiving any assistance from them.

9. Other murders with characteristics of extrajudicial executions were committed against human rights defenders, trade unionists and political leaders. Among the victims of such crimes were Edgar Fajardo Marulanda, a university professor and member of the Colombian Communist Party and *Polo Democrático Alternativo*, who died in Bogotá on 1 September, and Alejandro Uribe, a miners' leader, who died in Santa Rosa (Magdalena Medio) on 19 September.

10. Human rights defenders, unionists and political leaders also received death threats. In Bogotá on 8 May, the Lawyers' Collective "José Alvear Restrepo" received a threatening message by electronic mail, the threat also being directed against the members of other civilian organizations such as the Latin American Institute for Alternative Legal Services (ILSA), the Central Workers' Organization (CUT), the Colombian National Indigenous Organization (ONIC) and the Colombian Platform for Human Rights, Democracy and Development. The message discredited the work of members of these organizations and invited them to align themselves with government policy.

11. In El Valle, several officials and political activists were victims of death threats and murder. On 26 May in Calima Darién, a *Polo Democrático* councillor was threatened and gave

up his post immediately, joining the ranks of displaced persons. On 17 January in Cali, a mayoral candidate in Yumbo was murdered, and in Riofrío on 14 July, in the course of an attack in a rural area, a sanitation official was killed and a councillor from the same municipality was seriously wounded.

B. Right to personal integrity

12. In 2006, the Office received reports of public officials who had perpetrated torture, cruel, inhuman or degrading treatment, or excessive use of force.

13. In February in Honda (Tolima), 21 soldiers of the "Patriotas" Infantry Battalion were subjected by their superiors to serious acts of torture, including sexual abuse, on the pretext of punishing them during a training exercise.

14. Cases were also reported of torture preceding extrajudicial executions. On 26 March in Medellín (Antioquia), the corpses of two men showing signs of torture were presented by the army as those of ELN militia fighters who had been killed in combat.

15. In Ricaurte (Nariño) on 10 July, it was alleged that military intelligence personnel had tortured, both physically and psychologically, a boy whom they accused of belonging to the FARC-EP militia. The Office also learned that, in Medellín on 10 December, four young men, who had been detained by unidentified army personnel on charges of having attempted to rape a girl, were beaten up by the soldiers.

16. The Office was informed of cases of torture in police stations. In Tibú (Norte de Santander) on the night of 31 December 2005-1 January 2006, five persons who had been arrested were forced to lie on the ground, punched, kicked, struck with rifle butts and hammers, and made to commit degrading acts with rag dolls. In San Agustín (Huila) on 6 August, several policemen allegedly beat up a person who was being arbitrarily detained at the station. He was nearly suffocated by a bag placed over his head and threatened with death.

17. Cases were also reported of the excessive use of force by National Police officers. In Taminango (Nariño) on 17 and 18 May, members of the Mobile Anti-riot Squad (ESMAD) dispersed demonstrators using firearms in an unlawful manner and making disproportionate use of tear gas and truncheons.

C. Right to individual freedom and personal security

18. In 2006, the Office was informed of several cases of violation of the right to individual freedom and personal security in the form of enforced disappearances and illegal or arbitrary arrests.

19. The Office received several complaints of enforced disappearances attributed to army personnel. In Bello (Antioquia) on 1 June, a shopkeeper disappeared after being arrested by members of the 4th Brigade's United Action Group for Personal Freedom (GAULA) who intercepted his vehicle and seized several of his belongings. An officer from the same unit intervened repeatedly to obstruct a police search-and-rescue operation to save the victim, whose whereabouts remain unknown.

20. In Bogotá on 21 March, a university professor who also acted as a political adviser was taking exercise in the National Park when he disappeared. Although the police carried out a lengthy search in the area where he had last been seen, nothing was found until his decomposed corpse was finally located on 23 April. While the authorities claimed that his death was the result of an accident, his relatives and some human rights NGOs pointed out that the remains bore evidence of violent assault. Prosecutor No. 25 of the Human Rights and International Humanitarian Law Unit is investigating this incident as a case of enforced disappearance and murder.

21. In Bogotá on 20 April, a well-known trade union and civic leader disappeared with another person when they were both in San Francisco market place in Ciudad Bolívar. In this case, an NGO and the victim's family activated the urgent search mechanism for missing persons.

22. Paramilitaries were allegedly responsible, in January 2006, for the deaths of four peasants and the disappearance of another eight in the municipality of Vista Hermosa (Meta). Several of the victims had been arrested a few days earlier by the army, the Attorney-General's Office and the DAS, but they were set free shortly before their disappearance, attributed to a paramilitary group which demobilized three months later.

23. The Office received information about cases of illegal or arbitrary detention, of both individuals and groups, in the departments of Arauca, Norte de Santander and Putumayo. According to a study carried out by the Office, in six cases which occurred between October 2005 and June 2006 in the departments of Arauca and Norte de Santander, at least 92 persons were arrested and accused of contempt of authority. Of those, 78 were released after periods of detention of between one and nine months. In Puerto Leguízamo (Putumayo) on 11 February, in an operation by the Attorney-General's Office, nine persons were illegally arrested by army personnel and police officers.

24. The Office also learned of cases of illegal and arbitrary arrest of human rights workers and social leaders, who were accused, without sufficient evidence, of the offence of contempt of authority. In Pamplona (Norte de Santander) on 6 January, members of the CTI from the Attorney-General's Office and a number of police officers arrested an activist from the Committee for Solidarity with Political Prisoners, which operates under the Protection Programme run by the Ministry of the Interior.

25. In several cases known to the Office, army personnel were involved in arrests carried out without a judicial warrant. In El Tarra (Norte de Santander) on 22 June, members of No. 10 Energy and Transport Plan Battalion arrested a community leader whom they accused of collaborating with the guerrillas. In Barbacoas (Nariño) on 15 October, soldiers from No. 3 Infantry Battalion "José María Cabal" arrested the brother and nephew of a union leader from the village of Guayacana.

26. In some cases, judicial proceedings against people charged with contempt of authority and terrorism were carried out on military premises, from the start and up to the examination stage. This occurred in proceedings initiated by the Attorney-General's Office in Arauca and Norte de Santander.

D. Right to due process

27. As in previous years, in 2006 the OHCHR Office learned of cases of violation of the right to due process through non-observance of the principles and standards of judicial independence and the presumption of innocence, and through the obstruction of justice.

28. In several of the cases reported to the Office, the authorities in charge of the military criminal courts undertook the task of investigating punishable conduct when in fact this investigation should have been undertaken by the ordinary courts.

29. On 14 June, the Ministry of Defence and the Attorney-General published a joint instruction in which they ordered that investigations should only be undertaken by the military criminal courts when the Attorney-General's Office has determined that there are in the case factors of a subjective and functional nature which warrant recognition of the jurisdiction prescribed by the Constitution for members of the security forces on active service.

30. However, the Office has obtained evidence to show that this instruction has not always been complied with, in some cases out of ignorance of its provisions and in others out of a deliberate refusal to observe its requirements. On a date later than 14 June, the military courts assumed jurisdiction for acts which, in the light of international principles and their own constitutional jurisprudence, cannot be considered as "offences committed in the course of duty". Such a case occurred on 19 August in Saravena (Arauca), when a murder was attributed to members of No. 18 Mechanized Cavalry Group. Similarly, on 18 June in San Vicente de Caguán (Caquetá), another murder was attributed to members of No. 6 Mobile Brigade.

31. On some occasions the Attorney-General's Office began an immediate investigation of acts which constituted extrajudicial executions attributed to members of the security forces. This occurred in the case of executions perpetrated in Saravena (Arauca) on 6 March, and in Barbacoas (Nariño) on 7 November. In Putumayo, the Attorney-General's Office handled all proceedings for extrajudicial execution perpetrated in that department during 2006.

32. The Attorney-General's Office also brought conflicts of competence before the Higher Council of the Judiciary to ensure that it handled proceedings initiated by the military courts. It did this in the case of a civilian who, on 11 March in the rural area of Cali, was killed by soldiers from the "Rodrigo Lloreda" Battalion, and in that of a 19-year-old man whose death in Ipiales on 23 April occurred as a result of actions attributed to members of the "José María Cabal" Battalion.

33. However, the OHCHR Office learned of other cases where prosecutors transmitted to the military criminal courts proceedings already initiated for murders amounting to extrajudicial executions. This happened in the case of a person killed by soldiers in Copacabana (Antioquia) on 16 January who was later reported as shot in combat, and a person killed in El Dovio (Valle) on 24 July.

34. The Office also learned of cases in which the course of justice was obstructed through pressure, threats or attacks against witnesses and judicial officials. In Argelia (Antioquia) on 15 February, a person who witnessed an extrajudicial execution was allegedly forced to sign a

statement in which he said that the victim had died because he had been hit by a stray bullet during fighting between the FARC-EP and the army. In Cucutá (Norte de Santander) on 24 June, a CTI official was shot dead while investigating drug trafficking activities by members of a new illegal group.

35. Finally, the Office received reports of several cases in which the right of presumption of innocence was violated by publicly presenting detainees as members of subversive organizations. An example of this was the detention in Fortul (Arauca) on 12 August of 13 persons whose pictures were widely disseminated by the media.

E. Right to freedom of opinion and expression

36. The Foundation for Freedom of the Press (FLIP) recorded 86 cases of threats against journalists. The same organization and the OHCHR Office recorded three murders of journalists up to the month of November.

37. For its part, the Office learned that in Barranquilla (Atlántico) between 3 and 6 June, three packages containing death notices and apparatus simulating explosives were received at the homes of the editor of *El Heraldo* newspaper and two of its columnists. In Bogotá on 30 April, Iván Cepeda, a columnist and human rights defender, received a threatening message from what was assumed to be a paramilitary group. Likewise, the Office was informed that members of "Medios para la Paz", a recognized organization of journalists, received death threats throughout 2006.

38. It was also learned that, in Piendamó (Cauca) on 17 May, four journalists covering disturbances in the area of La María were illegally arrested by members of ESMAD who destroyed their equipment. In Caldono (Cauca) on 19 September, members of the SIJIN arrested two broadcasters from the indigenous radio station Uxwal-Nasa Yuwe Stereo. They were released on the 26th of the same month as there was no reason for their detention.

II. INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

A. Murders and death threats against protected persons

39. During 2006, members of the illegal armed groups, especially the FARC-EP, continued to perpetrate murders and massacres. Their victims were often people who were not taking a direct part in hostilities.

40. The OHCHR Office recorded 17 massacres of civilians, 12 of which were attributed to members of the FARC-EP. Among the latter were the massacre at Riosucio (Chocó) on 12 July, when 12 sawmill workers were killed with machetes, and that at Puerto Rico (Caquetá) on 5 February, in which 9 people travelling in a bus were killed.

41. It was reported that members of a new group calling itself the New Generation Farmers Self-Defence Organization (AC-ONG) perpetrated massacres of civilians. For example, in

Policarpa (Nariño) on 25 or 26 May, they murdered 11 peasants who were returning from Remolinos after having taken part in a demonstration. Nine coca-leaf pickers were also massacred in Olaya Herrera (Nariño) on 9 June.

42. Among the murders of individuals attributed to members of the FARC-EP are those of several shopkeepers in San Vicente del Caguán (Caquetá) in May and June, and those in Tibú (Norte de Santander) on 29 March of two community leaders of the Presidential Programme for Forest Wardens and their Families. They were also assumed to be responsible for the murder of a schoolteacher who was shot in front of her pupils in Tuluá (Valle) on 23 January.

43. The Office received several reports of cases in which members of the FARC-EP murdered municipal public servants. They included the massacre of nine councillors from Rivera (Huila) on 27 February, the murder of the mayor of Marulanda (Caldas) on 14 October, the murder of a councillor at Sevilla (Valle) on 20 January and the murder of the president of the council in Arauquita (Arauca) on 3 April. Members of the ELN are thought to be responsible for the death of a councillor in Coromoro (Santander) on 3 April.

44. The Office received reports of several murders of members of indigenous communities attributed to the FARC-EP. Among them were the murder of the ex-governor of the Caño Claro reserve of the Makaguan ethnic group, which occurred in Tame (Arauca) on 5 March, and that of his wife, an ethno-educator, killed the following day, and a leader of the Wayúu ethnic group killed in Riohacha (Guajira) on 12 May.

45. Among individual murders attributed to members of the AC-ONG group was that of the community leader of the village of Cartagena, Samaniego (Nariño), on 5 November, and that of the leader of the teachers' union in San Pablo (Nariño) on 10 July.

46. The Office also received reports of murders of protected persons attributed to security forces personnel, especially members of the army. In Argelia (Antioquia) on 15 February, a 17-year-old girl was murdered in an action attributed to members of the Fourth Brigade. In Tumaco (Nariño) on 30 July, men from No. 3 Motorized Infantry Battalion "José María Cabal" were said to have caused the death of a boy from the Awá ethnic group whom they had accused of being a member of the FARC-EP guerrillas. In Puerto Asís (Putumayo) on 31 May, soldiers from No. 11 Energy and Transport Plan Battalion were allegedly responsible for the deaths of a man and a woman whom they accused of being guerrilla fighters. In Barbacoas (Nariño) on 16 August, the death of an Afro-Colombian leader of the community council was attributed to members of No. 3 Mechanized Cavalry Group "José María Cabal".

47. In Ricaurte (Nariño) on 9 August, a group of men wearing military uniforms killed five Awá Indians, two of them women, after having accused them of belonging to the "militia".

48. Members of the new AC-ONG group were accused of having made death threats against social and union leaders. In the village of La Guayacana de Tumaco (Nariño) on 9 September, paramilitaries threatened a leader of the Calarcá Pig-Breeders' Association, causing him to move and become a displaced person.

49. In the course of clashes between the FARC-EP and the ELN in Arauca, members of one or other of these armed groups threatened peasants, local officials and other public servants. In Arauquita, teachers serving in urban and rural areas were threatened.

B. Attacks against the civilian population and indiscriminate attacks

50. Members of the illegal groups continued to flout the humanitarian principles of limitation, differentiation and proportionality by launching attacks on the civilian population and indiscriminate attacks.

51. In Tame (Arauca) on 28 November, guerrillas from the FARC-EP fired on four people who were travelling in a vehicle in a rural area. The incident led to the serious wounding of one of the passengers and his 10-month-old son.

52. In Montebonito (Caldas) on 4 March, members of the FARC-EP attacked the police station, launching cylinder-bombs, throwing grenades and firing rifles and machine guns without making any attempt to protect civilians. The attack left 3 civilians dead, including one 6-month-old baby, and another 11 people wounded.

53. The Office received reports of attacks by army personnel against civilians. In Jambaló (Cauca) on 16 September, members of the "Pichincha" Battalion allegedly launched a grenade that exploded 40 metres from the place where over 2,500 members of indigenous communities were celebrating the "Day of Love and Friendship". According to the Office's investigation, in the attack a 5-year-old boy was killed and several other people seriously wounded. There was also a report that, in Hoyos del Patía (Cauca) on 25 September, after a bomb had gone off killing two soldiers, the military fired on a group of young men playing football, killing one of them.

54. Several indiscriminate attacks were recorded, all attributed to members of the FARC-EP. In San Vicente del Caguán (Caquetá) on 6 March, when guerrillas attacked an army patrol with explosives, they killed three civilians, including one child, and wounded seven others.

55. The Office also learned that, during the run-up to the elections in March, several indiscriminate attacks were attributed to members of the FARC-EP. In the village of Ospina Pérez, Ricaurte (Nariño), on 12 March, guerrillas harassing the security forces caused damage to the school, the chapel and 12 private homes.

56. Responsibility for indiscriminate attacks was also attributed to members of the ELN. In Pasto (Nariño) on 14 January, guerrillas from this group used gas cylinders loaded with scrap metal to attack "Boyacá" Battalion installations in the centre of the city, damaging the homes of approximately 80 civilian families.

C. Acts of terrorism

57. During the period covered by the present report, the OHCHR Office recorded several acts of terrorism attributed to members of illegal armed groups, especially the FARC-EP.

58. On 16 February in Cali (Valle), militias from this subversive group managed to hide a bomb among demolition debris being transported in a truck. When it exploded, it killed two drivers and wounded six other civilians. In Arauquita (Arauca) on 17 and 19 February, explosions which killed one civilian and wounded others were attributed by the authorities to members of the FARC-EP. In Pasto (Nariño) on 20 July, two bombs were detonated by members of the FARC-EP in public buildings, killing one person and wounding another.

D. Torture and other infringements against personal dignity

59. During 2006, the Office learned of cases of torture attributed to the FARC-EP. In Riosucio (Chocó) in July, the corpses of 12 sawmill workers who had been killed by members of this armed group bore signs of having been tortured with machete blows before they died. In Mocoa (Putumayo) on 11 September, FARC-EP guerrillas arrested a cameraman who was covering the demobilization of a paramilitary group and accused him of collaborating with the paramilitaries. They then made him dig a grave and kneel down beside it.

60. The OHCHR Office also learned of cases of torture attributed to army personnel. According to the Attorney-General's Office, the body of a person killed at Copacabana (Antioquia) on 13 February by members of the Fourth Brigade showed signs of having been tortured.

E. Hostage-taking

61. The taking of hostages continues to be a common practice among the illegal armed groups, especially the FARC-EP. On 12 July in Riosucio (Chocó), members of this guerrilla group kidnapped 112 Afro-Colombian sawmill workers. In Santa Fe de Antioquia on 26 June, FARC-EP guerrillas took three people hostage and fired at short range at two of them, killing one, when they found themselves surrounded by soldiers. In Ricaurte (Nariño) on 24 September, men from the FARC-EP seized the governor of the Magui indigenous reserve and his nephew; their whereabouts remain unknown.

62. In Dosquebradas (Risaralda) on 27 April, the authorities attributed to FARC-EP guerrillas the interception of a vehicle in which Ms. Liliana Gaviria Trujillo, the sister of ex-President César Gaviria Trujillo, was travelling. They intended to take her hostage, but both she and her escort were shot and killed by the attackers.

63. The Office received information that, near Teteyé in Puerto Asís (Putumayo) on 21 June, members of the FARC-EP took hostage members of a mission comprising doctors, nurses and auxiliary workers from the First-Level Hospital in that municipality. Later 12 of those seized were released, but the guerrillas continued to hold 1 of them whose whereabouts are unknown.

64. Further taking of hostages was attributed to the ELN and the EPL. On 2 May in Salahonda (Nariño), ELN guerrillas took hostage Sectional Prosecutor No. 48, who was later rescued by the army. On 15 January in Anserma (Caldas), members of the ELN took hostage a university student, whose body was found by the authorities on 16 September in an open grave in the countryside.

F. Forced displacements

65. During 2006, there were reports of cases of forced displacement, both individual and collective. Some of these were precipitated by armed conflicts. Others were due to death threats, fear of reprisals, abuses committed by persons directly participating in hostilities and the use of aerial spraying of areas where illicit crops were grown.

66. From April onwards, in the municipalities of Fortul, Tame and Saravena (Arauca), as a result of armed clashes between FARC-EP and ELN guerrillas, a number of forced displacements occurred. One particularly serious displacement took place in early August, affecting over 330 families.

67. On 27 April in Puerto Asís (Putumayo), nine families of the Siona ethnic group were forced to leave their homes, fleeing attacks by FARC-EP guerrillas against ships belonging to the Southern Naval Force anchored near that indigenous community.

68. In the municipality of Itsmina (Chocó) on 30 or 31 March, the FARC-EP murdered two teachers. This development caused the displacement of 1,748 persons from different indigenous communities in the Medio San Juan region.

69. In Cumbitara and Policarpa (Nariño) on 17 April, fighting between the army and the FARC-EP caused the massive displacement of 1,455 Afro-Colombians. In Ricaurte (Nariño) on 12 July, as a result of fighting between guerrillas and army personnel carrying out Operation Jupiter II, 1,816 members of the Awá indigenous community were forced to leave their land.

70. In January, in several villages in the municipalities of San Juan de Arama and Vista Hermosa (Meta), FARC-EP guerrillas trying to prevent the manual eradication of illegal crops forced the displacement of over 1,500 inhabitants from the area. During August, in Nariño and Argelia (Antioquia), members of this same group forced over 2,400 peasants off their land in order to put pressure on the authorities to stop spraying illegal crops.

71. The Office also learned of cases of forced displacement motivated by abuses by army personnel. One such displacement, involving 1,228 peasants, occurred in the municipality of Samaná (Caldas).

G. Boy and girl victims of the armed conflict

72. Young boys and girls and adolescents continued to suffer the impact of the armed conflict. The OHCHR Office was informed of a number of murders of boys and girls. On 29 April in Trinidad (Casanare), two children were allegedly arrested illegally at their school by army personnel. Next day, the Brigade XVI military authorities produced their bodies, identifying them as guerrillas killed in combat.

73. Cases of recruitment of children continued to occur in several parts of the country, especially in Arauca, Putumayo, Guaviare, Meta, Antioquia, Cauca and Valle. In Arauca, in connection with the fighting between the FARC-EP and ELN, several boys and girls were recruited by members of both these illegal groups.

74. According to complaints received by the Office, members of the EPL have been using children in military engagements. In Quinchía (Risaralda) on 14 March, during a clash between the GAULA and this guerrilla group, a girl of 13 was killed while fighting in the ranks of the insurgents.

75. There was also information about a child being employed in activities carried out by the army and the DAS to help identify presumed guerrilla collaborators.

76. Cases were also reported of boys and girls wounded by anti-personnel mines. In Vista Hermosa (Meta) on 15 January, three young brothers were victims of such a mine planted by members of the FARC-EP in the patio of their house. One of the children died instantly, while his brothers were seriously wounded. In Araquita (Arauca) on 2 October, a mine blew up under a 15-year-old who was walking beside his stepfather. The explosion killed the stepfather and left the teenager with very serious permanent injuries.

77. There were cases of people participating directly in the hostilities who used schools. In Puerto Asís (Putumayo) on 7 March, army troops took up positions inside the Ecological School at Cuembí. When the FARC-EP announced that they intended to attack this site, over 30 families from the village of La Carmelita had to leave their homes.

H. Women victims of the armed conflict

78. Women's rights were also affected by the armed conflict. Women and girls have been victims of different forms of violence perpetrated by persons participating directly in the hostilities.

79. The OHCHR Office recorded several murders of women, responsibility for which was attributed to members of illegal armed groups. It was reported that, in Toribío (Cauca) on 29 August, members of the FARC-EP abducted and murdered a 15-year-old girl whom they accused of having emotional ties to a police officer. In Ricaurte (Nariño) on 21 October, FARC-EP members shot the sister of the administrator of La Planada National Park, accusing her of being an army informer. On 10 January in Quinchía (Risaralda), EPL guerrillas killed a nurse whom they accused of collaborating with the army.

80. In other cases, a number of murders of women were attributed to members of the security forces. In Villanueva (Guajira) on 7 March, a woman from the Wiwa ethnic group was killed in an action carried out by members of the Special Diversionary Forces. In the same action, the woman's 2-year-old daughter was shot in the right foot.

81. The Office received several complaints about women who were victims of sexual violence attributed both to members of illegal armed groups and to members of the security forces. On 29 August in Policarpa (Nariño), men from the AC-ONG group raped several women during an attack on territories controlled by the FARC-EP. On 20 March in Nariño, a woman was declared a "military objective" by the FARC-EP for having refused to go to a camp to attend to men wounded in combat. The woman said that she had previously been sexually abused by several guerrillas.

82. It was reported that, in Samaniego (Nariño) on 25 September, troops of No. 14 Mobile Brigade from 92 Battalion had sexually abused women whom they were searching on the pretext of looking for money. A complaint was also received that on 19 November a soldier from the San Mateo Battalion had sexually abused two girls, aged 11 and 7, from the Nasa-Paes ethnic group. This occurred in the rural area of Florida (Valle del Cauca).

I. Use of anti-personnel mines

83. The Office received reports of the continuing use of anti-personnel mines by illegal armed groups, especially the FARC-EP and the ELN.

84. In Orito (Putumayo) towards the end of December 2005 and in early January 2006, members of the FARC-EP planted mines in the vicinity of a school. In Fortul (Arauca) on 6 February, a 77-year-old peasant was killed by a mine planted by members of the same group in the village of Caño Flores. In Samaná (Caldas) on 22 July, a 16-year-old boy trod on a mine near his house; he died from his wounds on 30 August.

85. Several cases were also reported of members of the ELN engaged in planting anti-personnel mines. On 27 and 28 October, mines planted by members of this guerrilla group caused the death of one girl and wounded seven other people in Cumbitara, Los Andes, and Samaniego (Nariño).

86. Members of ethnic groups were also among the victims of anti-personnel mines. For example, in the Sierra Nevada de Santa Marta (Magdalena) on 6 March, two members of the Kogui indigenous community died after wandering into a field that had been mined, probably by the FARC-EP.

J. Restrictions on freedom of movement and on the supply of food and medicines to the civilian population

87. Complaints were also received by the Office regarding arbitrary restrictions imposed by army personnel on individual freedom. On 12 July in Ricaurte (Nariño), members of No. 3 Mechanized Cavalry Group "José María Cabal" allegedly seized over 100 people from the village of Cumbas. They were held in a school for three days, during which they were supplied with only a limited amount of food.

88. The civilian population has been seriously affected by clashes between illegal armed groups. In February, in several villages within the municipality of Los Andes (Nariño), fighting between FARC-EP guerrillas and AC-ONG paramilitaries led to the complete isolation of the inhabitants, since for several days the warring groups did not allow them access to medicines or food. In the same fighting, six civilians were wounded, and several houses and a school were damaged.

89. In the course of armed strikes organized by the FARC-EP in the departments of Arauca, Caquetá and Putumayo as from February, the guerrillas prohibited the entry of basic products required for survival.

Annex II

SITUATION OF GROUPS IN A CONDITION OF PARTICULAR VULNERABILITY OR DISCRIMINATION

Human rights defenders, trade union members and other social leaders

1. In 2006, the OHCHR Office recorded an increase in threats against human rights defenders, including trade union members, members of victims' and women's organizations, and community leaders - groups that also continue to be victims of murder, arbitrary or illegal arrest and violations of due process. This situation affected in particular grass-roots leaders, especially those working in rural areas. The work of human rights defenders was particularly affected in the departments of Arauca, Atlántico and Norte de Santander, in the Magdalena Medio region and in the city of Bogotá.

2. The acts of violence against human rights defenders have limited their ability to organize and to report violations in some regions of the country. Such acts are attributed to members of new illegal armed groups, paramilitaries and guerrillas. In other cases, members of the security forces and judicial employees have been accused of responsibility for these actions.

3. During May and June, human rights defenders, trade union members, journalists, university professors and students were victims of threats through intimidating e-mails signed by groups identifying themselves as "Commandos for a Colombia free of communists" or the "New Generation United Self-Defence Groups". When these acts took place, the majority of the victims were beneficiaries of protective measures because of the high risk they were under. Some of them are also beneficiaries of precautionary measures ordered by the Inter-American Commission on Human Rights.

4. The security and integrity of some members of the Patriotic Union were seriously compromised in 2006. In June the amicable negotiations between the Unión Patriótica and the Colombian State in the framework of the Inter-American System came to an end with no positive results.

5. The risks which human rights defenders face in their work have caused many to give up their work or practise self-censorship. In a great number of the cases that have affected human rights defenders, high levels of impunity persist. In spite of the efforts made, many of the investigations carried out by the authorities have not resulted in the identification, prosecution or charging of those responsible.

6. The High Commissioner acknowledges the efforts made by the Government to strengthen and give continuity to the Protection Programme for Human Rights Defenders and Union Members set up by the Ministry of the Interior and Justice. The Government has implemented a new protection model in which the active participation of the beneficiaries is explicitly sought, with the aim of agreeing consensual measures. Likewise, the national Government has recognized that the Administrative Department of Security (DAS) is not competent to assume responsibility for the protection measures provided for in the Programme and that other mechanisms must accordingly be found.

7. The State still faces the challenge of taking effective action on the risk factors that endanger not only the lives and security of human rights defenders, but also the performance of their legitimate work.

Communities at risk

8. In 2006, both individual and collective displacements continued to be recorded; they were attributed to the FARC-EP, the ELN and fighting between members of the illegal armed groups and the army. Information was received about acts of violence and intimidation against displaced persons and members of communities who have returned to their lands, a situation that has generated new displacements. However, the number of displacements continued to fall in relation to previous years. The underreporting of cases of displacement remains very high. Furthermore, cases of displacement attributable to demobilized paramilitaries or members of new illegal armed groups have not been included in the Single Registration System.

9. With respect to the displacement prevention policy, a positive development is the presentation of a draft decree to regulate the functions of the Inter-Institutional Committee on Early Warnings (CIAT). However, shortcomings in risk evaluation continue to exist, and CIAT's responses have been ineffective; also, no specific penalties have been established for cases of non-observance of early warnings. For its part, the Early Warning System (SAT) set up by the Ombudsman's Office continues to depend almost entirely on international cooperation. The absence of a preventive approach stands out in policy vis-à-vis the displaced population in the context of the operations carried out by the security forces. It is important that the State should make greater efforts to prevent displacement of indigenous and Afro-Colombian communities, particularly in Chocó, Guaviare and Nariño.

10. Given the goal of socio-economic stabilization, effective alternatives in matters such as housing, land and income generation remain insufficient.[a] State aid has continued to focus on emergency humanitarian assistance. The Constitutional Court too has stressed the lack of specific programmes to address the particular needs of children and women heads of household who are victims of forced displacement.[b] Furthermore, it is essential to establish a public policy of reparation for the victims of displacement.

Ethnic groups

11. The ethnic groups, particularly the indigenous and Afro-Colombian populations, are in a situation of great vulnerability as a result of the internal armed conflict. The FARC-EP, paramilitary groups and demobilized paramilitaries are believed to be responsible for the murder of protected persons, threats, stigmatization, forced displacement, hostage-taking, forced

---

[a] This was acknowledged by the Government itself in CONPES document 3,400 of 2005 and in the joint compliance report presented to the Court on 13 September 2006.

[b] Constitutional Court decision 218 of August 2006.

recruitment, attacks against the civilian population, restrictions on the movement of food, medicines, fuel and people, and accidents and deaths resulting from anti-personnel mines. For their part, the security forces have been held responsible for extrajudicial executions, arbitrary arrests and identifying members of indigenous and Afro-Colombian communities as guerrillas. There were complaints of the security forces imposing restrictions on the movement of goods and persons and occupying civilian premises such as houses and schools. Information was received about cases of indigenous persons being arrested and not being allowed to perform their traditional practices.

12. The ethnic rights of the Afro-Colombian and indigenous populations and the biodiversity of the Chocó, Nariño and Putumayo regions have been seriously affected by the private exploitation of collective lands. Some communities have stated that no previous consultation took place as required before the start of productive exploitation on their territories.

13. Furthermore, the ethnic groups are seriously affected by high levels of poverty and the inferior quality of the education and health services they receive in comparison with the national averages.

14. Important progress took place in 2006 with regard to measures to protect the rights of ethnic groups, such as efforts by the Government to establish guidelines for a public policy vis-à-vis the Afro-Colombian population. Also noteworthy are the efforts to consolidate public policy vis-à-vis the indigenous population. However, these efforts have not translated into a significant improvement in the situation of these populations. It is essential that the Government should develop a systematic approach regarding the indigenous and Afro-Colombian communities in a situation of isolation, and fill the existing gaps in terms of disaggregated statistical information.

15 Likewise worthy of mention is the formulation by the Government of a Comprehensive Plan for the Care of Indigenous Communities at Risk of Extinction. It is hoped that this plan can be extended to other departments such as Amazonas, Guaviare and Vaupés. Furthermore, this Plan needs to include a human rights approach.

16. A positive development is the fact that the Rom ethnic group has for the first time been incorporated in the official statistics in the 2005 census. However, lacunae continue to exist in information on the original populations of San Andrés, Providencia and Santa Catalina.

Situation of detained persons

17. On the question of overcrowding in prisons, the statistics obtained by the OHCHR Office indicate a substantial decline in the overall percentage. However, 7 out of 10 prisons show some level of overpopulation. Overcrowding was substantially reduced in prisons in Quibdó as a result of the reopening of a cell block in Istmina, and in the women's prisons in Bogotá and Pereira after new facilities were opened. Nonetheless, worrying levels of overcrowding persist in the cities of Cali, Riohacha and Popayán.

18. Concerning prison maintenance and repairs and the supply and quality of water, some shortcomings were noticed. Some prisons are located in remote and inaccessible places, restricting family visits. The high-security facilities ("new prison culture") do not provide an adequate infrastructure for rehabilitation and resocialization.

19. During 2006, the National Penitentiary and Prison Institute (INPEC) worked on the establishment of general guidelines and actions in support of members of vulnerable groups. Such efforts must be increased in order to improve the situation in areas such as health care, food, infrastructure for disabled people, care for older people and people with HIV/AIDS, medical care for women and children, and infrastructure for mothers living with their children. Furthermore, policies must be established to ensure that prisoners belonging to indigenous groups can practise their customs and traditions and have access to interpreters and to special training and work programmes.

20. With the support of UNAIDS, the INPEC has made considerable efforts to gather data on the prison population living with the AIDS virus or suffering from AIDS and requiring medical care and anti-retroviral drugs.

21. It is essential to promote a review of the prison regime in accordance with national and international standards relating to the protection of detainees' rights. Likewise, the implementation of the recommendations regarding prison overcrowding submitted by the Procurator General to the State in August 2004 remains an unmet challenge. It is also important that the Government convene the High Council on Criminal Policy.

Children

22. The illegal armed groups continued to commit murders and acts of sexual violence against boys and girls. Furthermore, children continue to be among the main victims of anti-personnel mines. The recruitment of children by illegal armed groups, especially the FARC-EP, continues to be practised and is particularly blatant in the departments of Arauca and Putumayo. Reports were received of extrajudicial executions and sexual violence against boys and girls attributed to the security forces. Information was also received on the occupation of schools by members of the State armed forces, and on the use of children in military and intelligence activities. Approximately 50 per cent of the displaced population is made up of children.

23. In 2006, the new Code on Childhood and Adolescence was enacted. This instrument includes a gender perspective and provisions aimed at protecting children from the internal armed conflict. One of the more serious challenges inherent in the implementation of the Code is the design, implementation and evaluation of public policies on childhood and adolescence at the national, departmental and municipal levels.

Women

24. The situation of violence, the conflict and the demobilization process continue to have specific effects on women. In the departments of Arauca, Cauca, Nariño, Norte de Santander, Putumayo and Valle, cases of murder, threats, and sexual violence continued to be reported.

These cases were attributed to members of the FARC-EP, ELN and paramilitary groups. Information was also received on women victims of extrajudicial executions, enforced disappearances, torture, ill-treatment and threats, attributed to members of the security forces in Antioquia, Arauca, Bolívar, Guajira, Nariño and Putumayo. Especially noteworthy is the fact that the figures for teenage pregnancy and family violence are higher among displaced women than the national average.

25. The women who are most often the victims of such acts are those who play leadership roles or are emotionally involved with members of the security forces or illegal armed groups. Among the victims of sexual violence are young women and girls.

26. With regard to the mechanisms established to guarantee the rights of victims to truth, justice and reparation, it is important to point out that a high percentage of the victims are women, whose specific circumstances and needs must be taken into account. In this sense, important steps have been taken by the National Commission for Reparation and Reconciliation to incorporate a gender approach in its work; but there is still a need to expand such efforts when regulating the participation of the victims in judicial proceedings.

27. As to the demobilization process, the Government's programmes for reintegration into civilian life have yet to implement mechanisms to respond to the specific needs of women, not only in view of their sex, but also in the light of their age, regional origin, educational level and background.

28. Progress was made in enactments relating to the rights of women. A law was passed on harassment in the workplace; the Observatory on Gender Issues, subordinate to the Presidential Office on Equity for Women, was formally constituted; and the Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women was approved.

29. The Constitutional Court decided in favour of decriminalizing abortion in three specific cases: (a) when continuation of pregnancy endangers the life or health of the woman; (b) when a serious malformation of the foetus exists, making life unviable; (c) when the pregnancy is the result of a sexual act, duly reported, constituting rape, non-consensual sex or sexual abuse, non-consensual artificial insemination, non-consensual transfer of a fertilized egg or incest. This decision is in keeping with the recommendations to the Colombian State on the need to review the criminalization of abortion without exceptions, formulated by human rights treaty bodies.[c]

Journalists

30. During 2006 there was an increase, by comparison with 2005, in the number of complaints regarding threats to journalists in different areas of the country. One of the media denounced the harassment of its directors and reporters by State security organs.

---

[c] Concluding observations of the Human Rights Committee on the fifth periodic report of Colombia (CCPR/CO/80/COL, para. 13), and of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women on the fourth periodic report of Colombia (A/54/38, paras. 337-401 and para. 393 in particular).

31. The majority of death threats against journalists were made during the run-up to the elections. In the course of the year, journalists were threatened after having published criticism of the demobilization process, and reports on the criminal activities of the paramilitaries or the links between politicians and public servants with paramilitary groups.

32. The violence against journalists was in many cases attributed to members of paramilitary and guerrilla groups. Acts of violence against journalists by public servants were also reported.

Lesbians, gays, bisexuals and transgender persons

33. In 2006, there were reported cases of lesbians, gays, bisexuals and transgender persons who were murdered, injured or threatened. The perpetrators of these acts are unknown. Also reported were cases of violence in the security forces, police abuse (especially against transgender sex-workers) and ill-treatment in prisons. On the other hand, cases still exist of discrimination in educational institutions, in access to employment and in health services.

34. As to the rights of lesbians, gays, bisexuals and transgender persons, there have been some noteworthy local initiatives[d] aimed at the adoption of institutional policies to safeguard their rights.

Other groups in a situation of vulnerability

35. Judicial officials, victims, witnesses and other participants in criminal and disciplinary proceedings have been the targets of acts of violence attributed to members of illegal armed groups in particular.

36. The OHCHR Office has also received complaints of threats, intimidation and acts of discrimination against persons with HIV/AIDS and against members of organizations that provide assistance to this population group.

[d] Particularly in the cities of Bogotá and Medellín and in the Department of Valle.

Annex III

REVIEW OF OBSERVATION, DISSEMINATION, ADVISORY AND TECHNICAL COOPERATION ACTIVITIES OF THE OFFICE IN COLOMBIA

1. The OHCHR Office in Colombia pursues its work within the framework of its comprehensive mandate of observation, advisory services, technical cooperation, and promotion and dissemination. To this end, in 2006 it received substantial financial support from various countries. The main office is in Bogotá, and there are three regional offices in Bucaramanga, Cali and Medellín.

2. The work done in the area of observation serves as a basis for activities in the areas of assistance and technical cooperation. The aim of the latter is to strengthen the capacities of the State and civil society for the development of their work on the protection and promotion of human rights. In the context of its mandate, the Office maintains a permanent dialogue with the State authorities, civil society organizations, international non-governmental organizations (NGOs), churches, the media and diplomatic representatives.

Observation

3. Through its permanent presence in Bogotá, Bucaramanga, Cali and Medellín, the Office conducts field visits and dialogue with different sectors, continuously and systematically analysing the situation of human rights and international humanitarian law around the country. The in-depth knowledge of the various regions and their situation enables the High Commissioner to identify priority areas that should receive attention from the State and civil society. The Office's advisory and technical cooperation work is also based on this prioritization.

4. The field presence of the Office enables support to be given to the formulation and implementation of local public policies in the areas of human rights and international humanitarian law. Likewise, this presence facilitates areas for dialogue and consultation between local authorities and civil society organizations in the various regions. This work has a positive influence in preventing acts of violence and protecting people in a condition of vulnerability or risk, such as the indigenous communities, Afro-Colombians, local human rights organizations, trade union members and journalists.

Advisory services

5. The OHCHR Office offers advice to State institutions and civil society through its ongoing dialogue on the application and interpretation of the international instruments on human rights and international humanitarian law (IHL). The High Commissioner has worked with officials from the Vice-President's Office, Ministries, Congress, the judicial branch and control bodies to ensure that State actions, programmes and policies are consistent with the international commitments signed by Colombia, in accordance with a rights-based approach which includes differential and gender perspectives. Within this framework, Congress's legislative agenda was monitored, national jurisprudence was analysed, State policies on matters germane to the Office's mandate were evaluated, and analytical documents were produced. The active participation of the Office in seminars, workshops, discussions and analytical activities contributed to a greater in-depth

knowledge and understanding of human rights, human rights instruments, international protection mechanisms, international jurisprudence and recommendations of international bodies, particularly those formulated by the High Commissioner.

6. The Office continued its work with different sectors of civil society, which includes providing support and advice and keeping open areas for the exchange of information. In addition to work with human rights defenders and NGOs, during 2006 the Office also worked with representatives and organizations of indigenous and Afro-Colombian communities, journalists, women, children, lesbians, gays, bisexuals and transgender persons, among others.

Technical cooperation

A. National Human Rights Action Plan

7. Given the establishment of the Plan's coordination body, the Vice-President's Human Rights Programme and the OHCHR Office are implementing a project, financed by the international agency ASDI, to support the agreed formulation of the Plan. The project seeks to provide support to the coordination body with relevant information and methodologies based on experience with the development of action plans in other Latin American countries. The first event that took place in this context was the analysis of experience with Mexico.

B. National Human Rights Education Plan

8. Since 2004, the OHCHR Office has been advising the Technical Committee of the National Human Rights Education Plan, composed of representatives of the Ministry of Education, the Ombudsman's Office and the Vice-President's Human Rights Programme. Within this framework, the Ministry of Education has received support for the implementation of a pilot project set up in furtherance of the Plan. Five technical territorial teams have been formed as an outcome of this project in order to support the process of human rights training, which the pilot project will promote in eight teacher-training centres and two schools.

C. Framework cooperation agreement with the Ministry of Defence

9. During 2006, the first phase of the framework cooperation agreement signed on 30 November 2005 with the Ministry of Defence was implemented. This phase consisted of an analytical study of training in human rights and IHL within the security forces. This led to the formulation of recommendations aimed primarily at the application of knowledge of human rights and IHL to field operations.

D. Strengthening of the Attorney-General's Office

10. During 2006, the implementation of the project, "Strengthening of the Attorney-General's Office", co-financed by the European Commission, continued with four components: (a) advice to the National Human Rights and IHL Unit; (b) assistance for the Victim and Witness Protection Programme; (c) implementation of training for prosecutors; and (d) assistance to the School of Studies, Criminal Research and Forensic Sciences.

11. The OHCHR Office advised the National Human Rights and International Humanitarian Law Unit, which started to implement recommendations based on the analysis carried out by the Office and the Vice-President's "Fight against Impunity" programme in 2004 and 2005. The project also provided advice for the establishment and activities of the Special Group for Investigation of Links between Public Servants and Illegal Armed Groups.

12. The Office participated in the institutional round tables that formulated the draft law on protection of and assistance to victims, witnesses and other persons involved in criminal proceedings. It also gave advice on the development of a permanent training plan for public servants under this programme, and a victim assistance strategy.

13. The National Commission on Career Administration received technical assistance from the OHCHR Office in the following areas: drafting of regulations for the selection of prosecutors and public examinations; drafting and dissemination of the "Functions, competencies and requirements manual"; draft general rules on the grading of job performance and forms to be used for evaluation; and supplementary regulations relating to a public competitive examination for the recruitment of prosecutors.

14. In terms of training, the Office provided assistance and follow-up for 29 basic human rights and IHL courses, developed and conducted by the Attorney-General's trainers network in various cities around the country. Each participant received a set of nine books on human rights and IHL produced by the OHCHR Office. So far 950 public servants have been trained; of these 147 are members of the National Human Rights and IHL Unit. Advice has been provided as needed for the development of a comprehensive training programme for that Unit, the Protection Programme and the linking of the School to careers for prosecutors.

E. Strengthening of institutions: Law on detained persons

15. In April 2006, the "Strengthening of Institutions: Law on detained persons" project, co-financed by the European Commission and implemented in conjunction with the National Penitentiary and Prison Institute (INPEC), the Procurator General's Office and the Ombudsman's Office, was completed.

16. The project strengthened the Prosecution Service's performance of its supervisory role vis-à-vis prisons and penitentiaries through the joint formulation of guidance and training tools.

17. Under the project the INPEC received advice on the modification of certain penitentiary practices so as to bring them into line with international standards for the protection of fundamental rights. In addition, the project left the INPEC with installed capacity for human rights training.

18. The OHCHR Office promotes the sustainability of this project through institutional agreements with the Procurator General 's Office and the Ombudsman's Office, and a series of recommendations addressed to the INPEC and the Ministry of the Interior and Justice, which are followed up through further technical assistance and cooperation.

F. "Municipal development plans and human rights" project

19. September 2006 saw the initiation of the "municipal development plans and human rights" project, which is co-financed by the European Commission. Its aim is to integrate a human rights perspective into the development plans of several municipalities throughout the country and 10 districts within Bogotá, and to facilitate the participation of civil society. This project has supported the Vice-President's Human Rights Programme and the programme implemented by the Ministry of the Interior and Justice since 2003.

G. Training in human rights and international humanitarian law

20. Given that the Ministry of the Interior and Justice is responsible for the formulation of the Government's policy on harmonious civil coexistence and human rights, and for contributing to the development of the governmental peace policy and promoting and ensuring the fundamental rights and freedoms of citizens, the OHCHR Office signed a framework agreement with the Ministry at the end of 2006. Technical assistance will be provided for human rights training and the joint preparation of didactic and bibliographic materials.

21. A letter of understanding was signed with the Magdalena Medio Development and Peace Programme, the diocese of Barrancabermeja, the School of Public Administration and UNHCR on training in human rights and displacement, targeting mayors and councillors in 30 municipalities in the region. Execution of this project will begin in 2007.

22. The OHCHR Office participated in two international events organized by the Ibero-American Federation of Ombudsmen, conducting a Latin American course on human rights education in Cartagena and an international seminar on ombudsmen and the right to water in Guatemala.

23. The OHCHR Office in Mexico requested two basic human rights courses and one on a human rights-based approach in programming for officials from various United Nations agencies in Mexico. In addition, two 40-hour courses were conducted for some 70 judges and magistrates in the States of Guerrero and Queretaro. The OHCHR Office in Colombia also collaborated with the Regional Office in Chile on the subject "Construction of subjectivities and human rights education" as a component of a human rights course for United Nations agency officials in Southern Cone countries.

24. The Colombian Family Welfare Institute's network of human rights trainers was expanded; an 80-hour training course was held for 21 Institute staff members.

25. The OHCHR Office provided training for 30 members of the Development and Peace Programme in Huila. This activity was carried out with the support of the UNDP Reconciliation and Development Programme.

Activities within the United Nations system

A. Common Country Assessment (CCA) - United Nations Development Assistance Framework (UNDAF)

26. Within the framework of the CCA process the OHCHR Office supported the United Nations country team and the thematic groups to ensure the integration of a human rights approach in the document. In this context, the Office participated actively in the thematic groups, which focused on the following three main areas: poverty, equity and social development; peace and security; rule of law and governance. In the UNDAF process, the Office acts as coordinator of the thematic group on the rule of law and governance.

B. Technical team on human rights, and "Action 2" Plan of the Secretary-General's Reform Programme

27. The technical team[a] on human rights, coordinated by the OHCHR Office in Colombia, continued to work within the framework of the Plan of Action for integrating the human rights dimension into the United Nations system ("Action 2"). During 2006, 147 United Nations system officials participated in basic workshops on human rights and international humanitarian law. In addition, 41 officials participated in in-depth workshops on programme development with a human rights-based approach. Two of the basic workshops were supported by the Resident Coordinator's Office. All the workshops included a gender component and a gender perspective. The Resident Coordinator's Office, together with the technical team on human rights, developed a project proposal for Action Plan 2, which was approved for 2007.

28. The OHCHR Office, as part of a United Nations inter-agency team from different Latin American countries, provided support to the Resident Coordinator's Office in Peru, in the establishment of a technical team for the implementation of Action 2 in that country. The work done by the technical team in Colombia was showcased as an example of "best practices".

C. Gender Round Table

29. The Office participates actively in the Gender Round Table comprising representatives of United Nations agencies, funds and programmes in Colombia. Its main objective is to promote a gender perspective in the work carried out by the United Nations system. Pursuant to the recommendation made by the High Commissioner, a review of existing legislation relating to gender-based violence was started in 2006. The review culminated in the presentation in Congress of a bill promoted by the Committee of Women Parliamentarians. Through the Gender Round Table, the Office participated actively in this process. Together with other representatives of the international community,[b] the Gender Round Table supported the working group composed of government entities and representatives of civil society who presented proposals before Congress,

---

[a] The technical team is composed of representatives of UNHCR, PAHO/WHO, IOM, UNICEF, UNFPA, UNAIDS, UNIFEM, UNODC, Office of the Resident Coordinator, UNDP and WFP; it is coordinated by the OHCHR Office in Columbia.

[b] Mainly the Governments of Spain, Sweden and Canada, and the European Commission.

and is also supporting the activities of the Committee of Women Parliamentarians aimed at boosting the political participation of women.

30. In addition, the Round Table prepared information material on the gender perspective and the situation of women with the aim of supporting the work of all United Nations system staff. To commemorate the International Day for the Elimination of Violence Against Women, the Round Table presented and widely distributed the in-depth study of all forms of violence against women submitted by the Secretary-General of the United Nations to the General Assembly in 2006.

D. Joint Working Group on HIV/AIDS

31. The OHCHR Office has been participating in the United Nations system's joint working group on HIV/AIDS, organized by UNAIDS, and supporting the integration of a human rights approach in matters relating to HIV/AIDS. The document "Inter-sectoral plan of response to HIV/AIDS, Colombia 2007-2010" was drafted and input for the new area "Support and social protection" was incorporated, in accordance with the international guidelines on HIV/AIDS and human rights.

Information and dissemination

32. The Office continued its public information activities, focusing particularly on the media and the victims of violations of human rights and international humanitarian law (IHL).

33. It continued to support production of the United Nations system's radio programme in Colombia, which is aired by 700 community broadcasting stations throughout the country. It contributes to the programme both financially and through support for the review and coordination of information relating to human rights and IHL. The Office's publications were sent to the country's main libraries and the distribution cycle for all public libraries in Bogotá was completed.

34. The Office continued its partnership with the private sector, through Newell Sanford, and with *personeros* (municipal councillors) and indigenous teachers throughout the country. The aim was to jointly deliver art workshops for children on the theme of the Universal Declaration of Human Rights. In all, 2,300 boys and girls from all regions of the country - many of them from indigenous and Afro-Colombian communities - participated in this publicity work. The boys and girls received booklets on human rights, and 23,994 coloured pencils. The Office also continued the strategy of forming partnerships with different artists who agreed to publicize human rights through the medium in which they perform: painting, music, literature and the plastic arts in general.